



جامعة الكنوز

Al-Kunooze University

ملخصات بحوث



المؤتمر العلمي الاول للتنمية المستدامة

البصرة، العراق: 7 – 8 تشرين الأول 2026

المحتوى

5.....	القانون
6.	دور القانون الإداري في الاستثمار الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة.
7.....	المواجهة الجنائية الاستشرافية في مكافحة جرائم النفايات الرقمية ودورها في تدعيم أهداف التنمية المستدامة (دراسة مقارنة)
8.....	دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.....
9.....	مواطن التنمية المستدامة لحقوق ذوي الإعاقة في ضوء أحكام المعاهدات الدولية الخاصة والقانون العراقي
10.....	استدامة قواعد المسؤولية الجزائية في مواجهة أفعال تقنيات الذكاء الاصطناعي
11.....	حوكمة التنمية المستدامة في ضوء أحكام القانون الدولي العام
12.....	التنظيم القانوني للمستهلك الإلكتروني كوسيلة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة
13.....	مكافحة الجرائم الضريبية في ظل التحول الرقمي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة" دراسة مقارنة"
14.....	التجريم الوقائي لأفعال تعريض البيئة للخطر وأثره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تشريعات فرنسا ومصر والعراق
15.	تحديد نطاق الملكية العقارية في القانون المدني وأثره في تحقيق التنمية المستدامة/ دراسة مقارنة.
16.	أثر التقادم المسقط على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والمصري..
17.....	"أثر التلوث النهري في تحقيق التنمية المستدامة"
18.....	دور القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
19...	الإطار القانوني للمسؤولية العقدية للحد من الأضرار البيئية الناجمة عن عمل الشركات النفطية ..
20.....	التشديد في النصوص العقابية لحماية البيئة وأثره على التنمية المستدامة
21.....	العدالة الخضراء :المقاربة الجنائية لحماية التحول الطاقوي المستدام
22.....	التوزيع العادل للموارد المائية كثروة مستدامة دراسة حول نظام جمعيات المنفعيين من المصدر المائي المشترك (دراسة مقارنة).....
23.....	الحماية الجنائية لليقين القانوني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة
24.....	الذكاء الاصطناعي بين دعم التنمية المستدامة ومخاطر الجرائم الإلكترونية: دراسة في السياسة الجنائية المعاصرة
25.....	أثر المرافعة الإلكترونية في مبدأ سرعة الفصل في الدعوى دراسة في كفاءة ادارة الوقت كأحد موارد التنمية المستدامة
26.....	الفنون التطبيقية
27.....	تفعيل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في التعليم العالي إطار منهجي للمواءمة على مستوى المقررات والتقويم والتحقق

- دور الإعلام التنموي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة تحليلية تطبيقية في الإعلام الرقمي العراقي.....28
- إعادة توظيف المباني التراثية كاستراتيجية للتنمية المستدامة والحفاظ على الهوية الثقافية مشاريع التصميم الداخلي في مدينة البصرة نموذجا.....29
- البحث العلمي واستثمار المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة : كلية الفنون الجميلة بجامعة البصرة نموذجا.....30
- هيكلية مقرر تاريخ العمارة لطلبة التصميم الداخلي وفق نظام بولونيا لتعزيز التفكير النقدي.....31
- كيفية الارتقاء بالصناعة المستدامة للإنتاج السينمائي والتلفزيوني 32
- استراتيجية السياسات والممارسة المسرحية بناء برنامج ثقافي مسرحي في التمية المستدامة المسرح العراقي نموذجا.....33
- الثقافة والفنون ودورها في استدامة الهوية الوطنية في العراق 34
- الأثاث الذكي والمتعدد الاستخدام ودوره في تحسين كفاءة الفضاءات الداخلية المستدامة.....35
- تحديات التطبيق المستدام في مواد الانهاء الداخلي: الممارسات، وآفاق المستقبل.....36
- إنتاج القيمة الثقافية في الفنون والعمارة نحو حوكمة ثقافية تشاركية للتنمية المستدامة.....37
- رؤى الاستدامة الفنية - الثقافية ... تحديات وافاق.....38
- العلوم.....39**
- العزل والتشخيص الجزيئي للمكورات العنقودية الذهبية وتوصيف الجينات المرتبطة بالأغشية الحيوية في العزلات السريرية من محافظة البصرة.....40
- تقييم جودة مياه شط العرب ومدى ملاءمتها لأغراض الشرب والري باستخدام مؤشر جودة المياه الكندي - (CCME WQI) العراق 41
- عزل وتحديد هوية بكتيريا *Proteus mirabilis* من عينات سريرية باستخدام نظام VITEK-2 الألي: تقييم مظهري.....42
- الهندسة.....43**
- مواد بناء مستدامة باستخدام مخلفات الورق المعاد تدويرها.....44
- إدارة المخاطر للرياضيين باستخدام التعلم الآلي 45
- تطوير محفز من أصل نباتي لتحسين كفاءة الاستخلاص المعزز للنفط ودعم التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على النفط عالي اللزوجة في حقل يارغا النفطي.....46
- الإدارة والاقتصاد.....47**
- التغير المناخي واثاره في تفويض بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق 48
- الاستثمار في البحث العلمي المحاسبي كمرتكز لتوجيه رأس المال نحو أهداف التنمية المستدامة: رؤية استشرافية لتطوير الممارسات المهنية والأكاديمية في العراق 49
- أثار الهاشاشة المالية في الاستراتيجية الاقتصادية المستدامة :دراسة تحليلية في شركة نفط البصرة.....50

- أثر تبني الذكاء الاصطناعي في الأداء التنظيمي المستدام: الدور الوسيط للابتكار الأخضر دراسة
تطبيقية في القطاع الصناعي في العراق.....51
- تمكين الكفاءة التنظيمية من خلال آليات التخطيط الاستراتيجي الحديثة: (دراسة حالة القطاع
المصرفي الاهلي في البصرة) 52
- الضرائب الخضراء كآلية مالية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لتجارب مختارة
وإمكانية التطبيق في البيئة العراقية) 53
- دور القيادة الرقمية في تعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي: دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين
في جامعة الزهراوي.....54
- القيادة الإبداعية ودورها في تعزيز الابتكار المستدام بحث تحليلي في وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي 55

القانون

دور القانون الإداري في الاستثمار الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة.

الدكتور عبدالعالي حميد عبدالعالي

كلية القانون, جامعة الكونوز, البصرة

المؤلف المرسل: dr.abdulaali.hamid.abdulaali@kunoozu.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع " دور القانون الإداري في الاستثمار الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة"، من خلال بيان الدور الذي يؤديه القانون الإداري في تنظيم النشاط الاستثماري وتوجيهه بما يحقق التوازن بين تشجيع الاستثمار وحماية المصلحة العامة ومتطلبات التنمية المستدامة. وتتمثل أهمية البحث في أن الاستثمار يعد من أهم الوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن نجاحه يرتبط بوجود إطار قانوني وإداري فعال يحدد اختصاصات الإدارة العامة، وينظم علاقتها بالمستثمرين، ويضمن توجيه المشروعات الاستثمارية نحو تحقيق المنفعة العامة. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية المنظمة للاستثمار في العراق، ولا سيما دستور جمهورية العراق لسنة 2005 وقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل، إلى جانب المنهج المقارن من خلال دراسة بعض أحكام قانون الاستثمار المصري رقم (72) لسنة 2017 وتوصل البحث إلى أن القانون الإداري يمثل أداة أساسية في تحقيق الاستثمار الأمثل، من خلال ما يمنحه للإدارة العامة من وسائل قانونية تتمثل في القرارات الإدارية، والإجازات الاستثمارية، والعقود الإدارية، والضبط الإداري. كما تبين أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ألا يقتصر دور الإدارة على جذب الاستثمارات، بل يمتد إلى ضمان توافقها مع متطلبات حماية البيئة والمصلحة العامة. وقد أظهرت الدراسة المقارنة أن التشريع العراقي يوفر ضمانات مهمة للمستثمرين، إلا أنه ما زال بحاجة إلى تطوير بعض الجوانب الإدارية، ولا سيما تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وتفعيل الرقابة على المشروعات الاستثمارية، في حين اتجه التشريع المصري بصورة أكبر نحو توحيد الإجراءات وتسهيل عمل المستثمرين من خلال آليات إدارية أكثر مرونة. وخلص البحث إلى أن تطوير دور القانون الإداري في مجال الاستثمار يعد ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال بناء بيئة قانونية مستقرة، وتعزيز الإدارة الرشيدة، وتحقيق التوازن بين حماية المستثمر، وصيانة المصلحة العامة، والمحافظة على البيئة.

الكلمات المفتاحية: القانون الإداري، الاستثمار، التنمية المستدامة، الإدارة العامة، الحوكمة.

المواجهة الجنائية الاستشرافية في مكافحة جرائم النفايات الرقمية ودورها في تدعيم أهداف التنمية المُستدامة (دراسة مقارنة)

الدكتور مؤيد جبار محمد

أستاذ القانون الجنائي المساعد

كلية القانون, جامعة الكونوز

المؤلف المرسل: muayid.j@kunoozu.edu.iq

الملخص

مع نهاية القرن العشرين، شهد العالم في المجال الصناعي تطورات سريعة ومتلاحقة لافتة للنظر، خاصة في الإلكترونيات الكهربائية، والأجهزة الحديثة المستخدمة في مختلف جوانب الحياة، إذ أصبحت هذه الأجهزة تتزايد باستمرار، مما أدى إلى زيادة النفايات الناتجة عنها. ونظرًا للمخاطر السلبية التي تؤثر على صحة الإنسان والمكونات البيئية، تصاحب عملية إنتاج هذه النفايات وتداولها بطريقة غير آمنة؛ إذ تحتوي على إشعاعات ومواد وتراكيب سامة تستخدم في تصنيعها. وبما أن المشرع سواء كان في قانون العقوبات العراقي، أو القوانين الخاصة بالبيئة، يحاول أن يتصدى للأفعال الإجرامية التي تشكل اعتداء على البيئة، إلا أن هذا التنظيم القانوني الجزائي أصبح لا يواكب التطورات الإلكترونية، وما تنتج من أخطار واضرار تقع على الكائنات الحية وغير الحية في البيئة ومنها جريمة النفايات الرقمية. وبالتالي، أصبح من اللازم على المشرع أن يكون له تخطيط مستقبلي يتلاءم مع التطورات المتسارعة لهذه التكنولوجيا المتقدمة وتحويلها إلى تكنولوجيا خضراء من حيث آثارها صديقة للبيئة. وهذا ما يتطلب آلية استشرافية جنائية مستقبلية، قائمة على- التنبؤ والتوقع- بأسلوب علمي وتحليلي للنتائج، وقدرتها على مكافحة جريمة النفايات الرقمية. علمًا أننا استخدمنا المنهج القانوني التأصيلي التحليلي والاستشرافي للنصوص القانونية. مع الأخذ بالمنهج المقارن من أجل مقارنة نصوص القانون العراقي مع القانون المصري. وقد توصل البحث أن ممارسة الاستشراف كوسيلة تتماشى وتضمن المواجهة الجنائية للنفايات الرقمية، كجريمة تُعدُّ طريقة استباقية ووقائية يمكن أن تحد منها، بالاستناد إلى الطريق الاستقرائي القائم على العلوم والتحليل لضبط النتائج.

الكلمات المفتاحية: المواجهة الجنائية – الاستشراف – النفايات الرقمية – التنمية المُستدامة – الجريمة المُستحدث

دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

الدكتور حمد منشد عناد

أستاذ القانون الإداري المساعد

كلية القانون، جامعة الكونوز، البصرة العراق

المؤلف المرسل: hamad.munshid@kunooze.edu.iq

الملخص

مما لا شك فيه ان التطورات التي حصلت في العالم بسبب ثورة المعلومات والتكنولوجيا والحاسب الالي، ادت الى دخول ثورة حقيقية في عالم الادارة، والتي مفادها تحويل الاعمال والخدمات الادارية التقليدية الى اعمال وخدمات الكترونية والتي تهدف الى تحقيقي استخدام أمثل للإدارة وبسرعة ودقة متناهية. وفي المجال التطبيقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فان الادارة لها اهمية استراتيجية من خلال تبسيط الاجراءات الادارية وتسهيل وتسريع عملية صنع القرار وتمكين الادارة من التخطيط بكفاءة وفعالية للاستفادة من متطلبات العمل وتقديم جودة الخدمات الالكترونية وفق معايير فنية وتقنية عالية تواكب العصر.

وما يهمنا هنا هو ما هو دور الادارة الإلكترونية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وذلك من خلال بيان مفهوم الادارة الالكترونية ومزاياها بالإضافة الى بيان اهميتها واهدافها، وكذلك بيان اثارها على تطوير العمل الادارة وتحسينه وبيان المعوقات والسلبيات المحتملة التي من شأنها أن تقف امام تطوير العمل الاداري الالكتروني وتكوينه بشكل يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية – التنمية المستدامة – الوظيفة العامة – المجال التطبيقي – التخطيط الإداري

مواطن التنمية المستدامة لحقوق ذوي الإعاقة في ضوء أحكام المعاهدات الدولية الخاصة والقانون العراقي

م /حسين خليل مطر

مركز دراسات البصرة والخليج العربي, جامعة البصرة

المؤلف المراسل: hussenkh7@gmail.com

الملخص

تعد حقوق ذوي الإعاقة جزءاً أساسياً من أهداف التنمية المستدامة التي أكدت عليها الأمم المتحدة من خلال مبدأ المساواة وعدم التمييز وضمان مشاركة الجميع في التنمية. وقد كرّست اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حقوق ذوي الإعاقة في التعليم والعمل والصحة وإمكانية الوصول والمشاركة المجتمعية، وربطتها بالتنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي العراق، سعى المشرّع إلى مواءمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية عبر قانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم 38 لسنة 2013 ودستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، اللذين أكدا حماية حقوق ذوي الإعاقة وتوفير الرعاية والاندماج المجتمعي.

ورغم وجود إطار قانوني داعم، ما زالت هناك تحديات تتعلق بضعف التطبيق العملي، وقلة الخدمات والبنى التحتية الملائمة، وضعف فرص التعليم والعمل، مما يؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة كاملة.

وعليه، فإن تعزيز حقوق ذوي الإعاقة يتطلب تطوير آليات تنفيذ القوانين، وتحسين الخدمات، وتوسيع المشاركة المجتمعية بما ينسجم مع المعايير الدولية وأهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، ذوي الإعاقة، البعد التنموي

استدامة قواعد المسؤولية الجزائية في مواجهة أفعال تقنيات الذكاء الاصطناعي

أ.م.د. نبراس سالم خضير

كلية القانون, جامعة الكونوز

المؤلف المراسل: nibras.s@kunoozu.edu.iq

المخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان مدى استدامة قواعد المسؤولية الجزائية في مواجهة أفعال تقنيات الذكاء الاصطناعي، في ظل ما أفرزه التطور التقني من صور جديدة للأفعال التي قد تترتب عليها نتائج مجرّمة، وما يصاحبها من صعوبة في تحديد الشخص المسؤول جزائياً عند تعدد الأطراف المتدخلة في تصميم النظام الذكي وبرمجته وتصنيعه واستخدامه أو التدخل في تشغيله. وتتمحور إشكالية البحث حول مدى قدرة القواعد التقليدية للمسؤولية الجزائية على استيعاب هذه التحولات، وتحديد المسؤولية بين المبرمج والمصنّع والمالك أو المستخدم والغير، من دون الإخلال بمبادئ شخصية المسؤولية والشرعية الجزائية.

اعتمد البحث المنهج التحليلي، مع الاستعانة ببعض التشريعات الجزائية المقارنة كلما اقتضت طبيعة الموضوع ذلك، من خلال تحليل القواعد المتعلقة بالقصد الجرمي والخطأ وعلاقة السببية ومدى إمكان تطبيقها على الأفعال المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد خلص البحث إلى أن القواعد العامة للمسؤولية الجزائية ما تزال قادرة، من حيث الأصل، على استيعاب جانب مهم من هذه الأفعال، إلا أن الإشكال الحقيقي يكمن في تحديد معيار الإسناد عند تعدد المتدخلين وتشابك الأسباب المؤدية إلى النتيجة الإجرامية. وانتهى البحث إلى أن تحقيق الاستدامة التشريعية لا يستلزم إنشاء نظام مستقل للمسؤولية الجزائية بقدر ما يتطلب تطوير آليات تطبيق القواعد القائمة، وتحديد الالتزامات القانونية للأطراف المتدخلة، بالاستناد إلى طبيعة السلوك، ودرجة السيطرة الفعلية، وإمكان توقع النتيجة، والخطأ، وعلاقة السببية، بما يكفل فاعلية الحماية الجزائية وقدرتها على مواكبة التطور المستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة التشريعية؛ المسؤولية الجزائية؛ الذكاء الاصطناعي؛ الإسناد الجزائي؛ علاقة السببية.

حوكمة التنمية المستدامة في ضوء أحكام القانون الدولي العام

دكتور مصطفى نجاح مراد

مدرس بكلية القانون جامعة الكنوز

المؤلف المرسل: mostafanagahmourad@gmail.com

الملخص

تعتبر حوكمة التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها من أهم القضايا الحيوية التي تحظى بإهتمام كبير في الوقت الراهن في ظل التطور الهائل في جميع مناحي الحياة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والبيئية وسوف نتناول آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحوكمتها على المستويين الوطني والدولي وعليه قسمنا بحثنا الموسوم حوكمة التنمية المستدامة في ضوء أحكام القانون الدولي العام إلى مطلب تمهيدى ومبحثين، تعرضنا في المطلب التمهيدي لماهية الحوكمة والتنمية المستدامة، وفي المبحث الأول الطبيعة القانونية للحق في التنمية المستدامة، في المطلب الأول منه تناولنا مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك التنمية المستدامة كحق من حقوق الإنسان في مطلبه الثاني، أما المبحث الثاني تناولنا فيه الآليات الدولية لحوكمة التنمية المستدامة وجوانبها التطبيقية، في المطلب الأول الآليات الدولية والوطنية لتحقيق التنمية المستدامة ، وفي المطلب الثاني الجوانب التطبيقية لحوكمة التنمية المستدامة ، في نهاية البحث أوردنا خاتمة تتضمن ما توصلنا إليه من نتائج ، وما إقترحناه من توصيات مرجوة من وراء الإقدام على هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية :- التنمية المستدامة – الحوكمة - الجهود الوطنية – آليات التعاون الدولي – المنظمات والإتفاقيات الدولية

التنظيم القانوني للمستهلك الإلكتروني كوسيلة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة

مروه عقيل كريم

كلية القانون، جامعة الكونوز، البصرة، العراق

المؤلف المراسل: marwa.aqeel@kunoozu.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان دور التنظيم القانوني لحماية المستهلك الإلكتروني في تعزيز الثقة بالمعاملات الإلكترونية ودعم تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة مفهوم المستهلك الإلكتروني والأساس القانوني لحمايته، وتحليل الآليات القانونية المقررة لحمايته في التشريعات الوطنية. كما يتناول البحث أوجه القصور التي تعاني منها بعض التشريعات في مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، وانعكاس ذلك على فعالية الحماية القانونية للمستهلك الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: التنظيم القانوني؛ المستهلك الإلكتروني؛ حماية المستهلك؛ التنمية المستدامة..

مكافحة الجرائم الضريبية في ظل التحول الرقمي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة مقارنة"

عيد نصرالله سعد

كلية القانون، جامعة الكونوز، البصرة، العراق

المؤلف المرسل: eid.nasralla@kunoozu.edu.iq

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان دور التحول الرقمي في مكافحة الجرائم الضريبية وأثر ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.

وتنطلق الدراسة من إشكالية تتمثل في مدى فاعلية أدوات التحول الرقمي في الحد من الجرائم الضريبية وتعزيز كفاءة الرقابة والحصيلة الضريبية.

وتهدف إلى بيان دور التقنيات الرقمية الحديثة في تطوير أساليب الرقابة الضريبية والحد من الاحتيال الضريبي. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل الأطر القانونية والتقنية المرتبطة بمكافحة الجرائم الضريبية، إلى جانب منهج دراسة الحالة في تناول تطبيقات التحول الرقمي، ولا سيما الفاتورة الإلكترونية. كما تتناول دور الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في التنبؤ بالمخاطر الضريبية واكتشاف الأنماط غير الطبيعية للمعاملات الضريبية وسلوك المكلفين.

وتبين الدراسة أن التحول من الرقابة التقليدية اللاحقة إلى الرقابة الرقمية الاستباقية يعزز كفاءة السلطة المالية ويرفع قدرتها على اكتشاف الجرائم الضريبية.

وخلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي في مكافحة الجرائم الضريبية يساهم في ترسيخ العدالة والشفافية وتوفير موارد مالية داعمة للتنمية المستدامة.

وتوصي الدراسة بتطوير التشريع الضريبي العراقي، واستكمال منظومة الفاتورة الإلكترونية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي والربط المعلوماتي لبناء منظومة ضريبية رقمية أكثر كفاءة وفاعلية.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الضريبية – التحول الرقمي – الفاتورة الإلكترونية – الذكاء الاصطناعي – العدالة الضريبية – أهداف إنمائية – الأثر في التنمية

التجريم الوقائي لأفعال تعريض البيئة للخطر وأثره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تشريعات فرنسا ومصر والعراق

ياسر عرفة عيسى

كلية القانون، جامعة الكونوز، البصرة، العراق

المؤلف المرسل: yasser.eissa@kunoozu.edu.iq

الملخص

إن المواجهة الجنائية التقليدية للجرائم البيئية – القائمة على انتظار تحقق الضرر – لم تعد كافية لمواجهة الأخطار التي تهدد البيئة واستدامتها، ففاعلية الحماية الجنائية تزداد كلما تدخل المشرع في مرحلة سابقة على وقوع الضرر، سواء بتجريم الخطر المفترض أو الخطر الفعلي المباشر.

وبالمقارنة بين تشريعات فرنسا ومصر والعراق يتضح أن المشرع الفرنسي لم يكتفِ بتجريم أفعال الخطر المفترض، بل انتقل إلى تجريم تعريض بعض عناصر البيئة لخطر مباشر ووشيك ينذر بضرر جسيم ودائم، مع تشديد العقوبة بما يتناسب مع جسامة الخطر والمنفعة المتحققة من الجريمة.

ورغم أن التشريعين المصري والعراقي يتضمنان صوراً متعددة للتجريم الوقائي، فإن الحماية فيهما لا تزال تتركز بدرجة أكبر على منع الخطر المفترض، دون تبني نموذج متكامل لتجريم الخطر البيئي الفعلي أو المباشر على النحو الذي اتجه إليه المشرع الفرنسي.

وكشفت المقارنة كذلك عن قصور نسبي في ملائمة العقوبات المقررة في التشريعين المصري والعراقي لجسامة بعض الجرائم البيئية، فضلاً عن عدم التدرج العقابي الكافي بحسب مستوى الخطر الذي يترتب عن السلوك المجرم، خاصة في التشريع العراقي.

الكلمات المفتاحية: الحماية الجنائية للبيئة – التجريم الوقائي – الخطر البيئي – الخطر البيئي المفترض – الخطر البيئي الفعلي – التنمية المستدامة – الجرائم البيئية.

تحديد نطاق الملكية العقارية في القانون المدني واثره في تحقيق التنمية المستدامة/ دراسة مقارنة

أ.د ايناس مكي عبد نصار

كلية القانون – جامعة بابل -بابل – العراق

المؤلف المراسل: law.enas.maki@uobabylon.edu.iq

الملخص

تتركز دراسة البحث حول تحديد نطاق الملكية العقارية وأثره في تحقيق التنمية المستدامة لكونها تُعد من المطالب ذات الأهمية في تحقيق احتياجات الحاضر بدون النيل من قدرة الأجيال القادمة ، وبناء دعائم الدولة المعاصرة فأهداف التنمية المستدامة ذات الطبيعة التبادلية المزدوجة تسهم في تعزيز المسؤوليات القانونية المترتبة على الدول ومشاركة الأفراد، فالملكية العقارية تعد من الجوانب الأساسية لكل المجتمعات حيث تلعب دوراً حاسماً في تزويد الأفراد بالشعور بالطمأنينة خاصة فيما اذا كانت حدود أملاكهم واضحة ومسجلة في الدوائر المختصة ، فتحديد نطاق الملكية وبيان الحدود المادية لمحل هذا الحق وان كان هناك من صعوبات واشكاليات تحصل بين الملاك المتجاورين ، لكن تحديد هذا النطاق والذي يشمل الشيء المملوك ، ومافوقه وما تحته ،يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلد في تحقيق المساواة والعيش بكل هدود وطمأنينة لجميع أعضاء المجتمع.

الكلمات المفتاحية : التشريع ، الملكية العقارية ، النطاق ، التنمية ، المستدامة.

أثر التقادم المسقط على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والمصري

د. محمد بهاء الدين صلاح جمعة

مدرس القانون الخاص -كلية القانون -جامعة الكونوز

المؤلف المراسل: dr.mohamed.bahaa@kunoozu.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث أثر مدة التقادم المسقط لمسؤولية المصنّع والبائع المحترف عن عيوب المنتجات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والمصري، ويستعرض هذا البحث العلاقة بين مدة التقادم المسقط ومدى توجه المصنّعين إلى تصنيع منتجات تتسم بالجودة والمتانة والعمر الافتراضي الطويل، بما يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق متطلباتها، وقد خلص هذا البحث إلى أن قصر مدة المساءلة القانونية للمصنّعين والباعة المحترفين قد يضعف هذا التوجه، كما انتهى إلى اقتراح إطالة مدة تقادم مسؤولية المنتج والبائع المحترف عن عيوب المنتجات بحسب طبيعة المنتج وقيّمته وأهميته؛ تحقيقاً للتوازن بين استقرار المعاملات المدنية وحماية المستهلك وتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التقادم المسقط؛ مسؤولية المصنّع؛ مسؤولية البائع المحترف؛ عيوب المنتجات؛ التنمية المستدامة؛ حماية المستهلك.

"أثر التلوث النهري في تحقيق التنمية المستدامة"

مدرس المساعد حسن يوسف عبدالله

كلية القانون, جامعة الكنوز

المؤلف المرسل: hy9016910@gmail.com

الملخص

يتناول البحث بيان أثر التلوث الأنهار في العراق ومدى انعكاسه على البيئة والتنمية المستدامة ، وقد بين الباحث مفهوم التلوث النهري وأسبابه المختلفة فضلا عن بيان عوامل أخرى التي تهدد الأنهار بالتلوث كالتغيير المناخي وتجفيف الاهوار. كما بين البحث الأساس الدستوري والقانوني الذي تستند عليه حماية الأنهار فضلا عن المبادئ الدستورية المرتبطة بحماية الأنهار وفي مقدمتها مبدأ المشروعية والمصلحة العامة والتنمية المستدامة مع تناول كذلك اهم القوانين العراقية ذات الصلة ، وتطرق الباحث الى الاليات المؤسسية والإدارية المتبعة لحماية الأنهار من اثر التلوث من خلال التعليمات والأنظمة والتنفيذ الجبري فضلا عن القرارات ذات الطابع الفردي مع ذكر الجزاءات الجزائية والمدنية والإدارية ، ويذكر الباحث الى ان حماية الأنهار من اثر التلوث لا تمثل حماية البيئة العراقية فقط وانما تعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وضمان حق الأجيال القادمة في الانتفاع من مياه الأنهار.

دور القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المدرس: أسامة غازي مزهر الخيون

اختصاص: القانون العام - القانون الجنائي

كلية القانون, جامعة الكونوز

المؤلف المرسل: osama.kh@kunoozu.edu.iq

الملخص

القانون يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع إطار قانونية تحمي حقوق الجميع ويمنع استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية والاقتصادية، ولقد أولت التشريعات العديدة والدساتير والمواثيق الدولية اهتماماً بالغاً، وأن دور القانوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يزال غير ناضج وأنه في طور الابتكار في النصوص من كون أهم الشروط لتحقيق التنمية المستدامة تحقيق أهدافها وهي جزء لا يتجزأ من الأمن والسلم العالمي، لبناء مجتمعات مستقرة وسلمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المواجهة التشريعية، التحديات، الدستور، المواثيق العالمية

الإطار القانوني للمسؤولية العقدية للحد من الأضرار البيئية الناجمة عن عمل الشركات النفطية

د. نبيل كريم عامر

جامعة الكونوز، كلية القانون

المؤلف المرسل: dnkaalbaddy@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث التعرف على الإطار القانوني للمسؤولية العقدية ودورها في منع أو الحد من الأضرار التي تُصيب البيئة المتعلقة بعمل الشركات النفطية. تتبنا خلاله بيان مدى فاعلية الالتزامات التعاقدية في إلزام الشركات النفطية بالعمل على اتخاذ التدابير الضرورية لحماية البيئة، والتصدي لآثارها ومعالجة الأضرار حين وقوعها. وتطرقنا إلى ماهية المسؤولية المدنية العقدية وما ينتج عنها من تعويض يترتب على كاهل الشركات النفطية غير المنضبطة في أعمالها الإنتاجية. وعرجنا فيما بعد على المفهوم القانوني للبيئة وأنماط التلوثات التي تسببها. وبَيَّنَّا الآثار المترتبة عن الإخلال بالمسؤولية التعاقدية تجاه الشركات النفطية. وبحثنا فيما بعد في المنظومة التشريعية العراقية لعدد من العقود النفطية والقوانين المعنية بحماية البيئة وبالأخص قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لعام 2009. تم إستعراضنا سلسلة من العقوبات المتدرجة حسب قوة وجسامة الضرر بدءاً من العقوبات الإدارية ومنح الأذونات وإيقاف عمل الأنشطة المسببة للضرر، ومروراً بفرض الغرامات المالية وانتهاءً بالعقوبات الجزائية والحبس وإنهاء العقد في حالة تعرض البيئة للضرر الجسيم. ويخلص البحث بضرورة التشديد على البنود التعاقدية في صلب عقود النفط والقوة الملزمة لها، وتفعيل الوعي المجتمعي والرقابة البيئية بمساندة الشرطة البيئية، والعمل على ترسيخ الدور الوقائي للمسؤولية العقدية لحماية البيئة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة وخلق نوع من التوازن بين متانة الاقتصاد وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية // المسؤولية العقدية عن أضرار عقود النفط، أضرار البيئة النفطية، الآثار المترتبة عن الإخلال بالشروط التعاقدية من قبل شركات النفط تجاه البيئة.

التشديد في النصوص العقابية لحماية البيئة وأثره على التنمية المستدامة

سعد طالب سعدون الصالحي

جامعة الكنوز، كلية القانون

drsaadtalib56@gmail.com

الملخص

البحث عبارة عن دراسة قانونية تشخيصية ومقارنة للمنظومة العقابية البيئية في العراق، إذ يسلط الضوء على فاعلية النصوص القانونية وتطورها التاريخي بدءاً من القانون رقم (76) لسنة 1986 ، مروراً بالقانون رقم (3) لسنة 1997 ، ووصولاً إلى القانون النافذ رقم (27) لسنة 2009. يهدف البحث إلى تقييم مدى كفاية وقدرة هذه التشريعات على تحقيق الردع العام والخاص ومواجهة المخاطر البيئية المعاصرة بما يعزز فرص التنمية المستدامة واستجذاب الاستثمار الآمن. ولتحقيق هذه الغاية، يُجري البحث مقارنة تحليلية وصفية مع تجارب تشريعية دولية رائدة متمثلة في تشريعات الاتحاد الأوروبي ودولة سنغافورة.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة – تحسين البيئة – التشديد العقابي – الجريمة البيئية – التنمية المستدامة

العدالة الخضراء: المقاربة الجنائية لحماية التحول الطاقى المستدام

د.علياء محمد هذال

مركز العلا للتدريب و التنمية

alyaahathal@gmail.com

الملخص

مستخلص الدراسة: تتجه السياسات الدولية المعاصرة نحو تسريع وتيرة التحول الطاقى المستدام باعتباره الركيزة الأساسية للأمن القومي والتنمية البيئية والاقتصادية المستدامة. ومع هذا التحول الهيكلي، برزت أنماط إجرامية مستحدثة تتجاوز مفهوم "الجريمة البيئية التقليدية" لتستهدف مباشرةً البنى التحتية، والعقود، والأنظمة الرقمية الحاضرة للطاقة المتجددة. تسعى هذه الدراسة المعنونة بـ "العدالة الخضراء: المقاربة الجنائية لحماية التحول الطاقى المستدام" إلى تأصيل مفهوم "العدالة الخضراء" في الفقه الجنائي الحديث، وبحث مدى قدرة المنظومة العقابية (الموضوعية والإجرائية) على توفير حماية فعالة وشاملة لهذا القطاع الحيوي.

وتتبلور مشكلة البحث في رصد ومواجهة القصور التشريعي والجمود الإجرائي الذي يعتري القوانين الجنائية التقليدية أمام نمطين رئيسيين من الجرائم المستحدثة: الأول تقني، ويتمثل في الإرهاب والقرصنة السيبرانية الموجهة ضد الشبكات الذكية وأنظمة التحكم الرقمي للمنشآت الطاقية؛ والثاني مالي/اقتصادي، ويتجسد في جرائم الفساد والاحتيال البيئي المعروف بـ "الغسيل الأخضر" (Greenwashing) الذي تمارسه بعض الشركات.

وبتطبيق المنهج التحليلي النقدي المقارن، خلصت الدراسة إلى أن الأمن الطاقى المستدام يمثل مصلحة قانونية جديرة بالرعاية لذاتها، وأن النصوص العقابية الحالية تعاني من فجوة إجرائية في إثبات الجرائم السيبرانية الطاقية والتعامل مع الدليل الرقمي والخبرة الفنية. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة الانتقال نحو "سياسة جنائية خضراء استباقية"، من خلال سن تشريع عقابي موحد لحماية الطاقة المستدامة، وتفعيل المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية، فضلاً عن إنشاء دوائر قضائية ونيابات متخصصة مؤهلة فنياً للتعامل مع هذا النمط المعقد من القضايا.

الكلمات المفتاحية: العدالة الخضراء، المقاربة الجنائية، التحول الطاقى المستدام، الغسيل الأخضر، الأمن السيبراني الطاقى، السياسة العقابية.

التوزيع العادل للموارد المائية كثروة مستدامة دراسة حول نظام جمعيات المنفعيين من المصدر المائي المشترك (دراسة مقارنة)

مدرس الدكتور ابرار محمد حسين

كلية القانون - جامعة الكونوز

Abrar.mohammed@kunoozu.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة التنظيم القانوني لجمعيات مستخدمي المياه والمنتفعين من المصدر المائي المشترك بوصفها إطاراً لمشاركة المستفيدين في إدارة الموارد المائية، وتنظيم توزيعها، وتشغيل منشآت الري وصيانتها، وتهدف الدراسة إلى بيان المركز القانوني لهذه الجمعيات، وتحديد اختصاصاتها، وبيان علاقتها بالجهات الحكومية المختصة، فضلاً عن تقويم مدى إسهامها في تحقيق الإدارة الرشيدة والمستدامة للمياه.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة التنظيمات القانونية في كل من (العراق، مصر، الأردن) مع التركيز على التجربة العراقية. وتوصلت إلى أن فعالية هذه الجمعيات تتوقف على فاعلية وبيان مركزها القانوني واختصاصاتها، وتوفير الوسائل الإدارية والقانونية اللازمة لتمكينها من أداء وظائفها. كما أن إشراك المستفيدين في إدارة الموارد المائية يسهم في ترشيد استعمال المياه والحد من التجاوزات والنزاعات الناشئة عن توزيعها، الأمر الذي يستلزم تطوير الإطار القانوني المنظم لعمل هذه الجمعيات بما يحقق التوازن بين دورها التشاركي واختصاصات الجهات الحكومية ويكفل التوزيع العادل والمستدام.

الكلمات المفتاحية: جمعيات مستخدمي المياه- الإدارة التشاركية- الموارد المائية- توزيع المياه- منشآت الري- خطة الري التشاركية- التنمية المستدامة

الحماية الجنائية لليقين القانوني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

المدرس المساعد: محمد سامي نعمان، المدرس المساعد: حسين جاسم شاتي
كلية القانون، جامعة الكونوز

الملخص

توجّهت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاتجاهات التشريعية الحديثة المعنية بتوفير الحماية الجنائية لليقين القانوني، ورصد دورها المحوري كركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية). وانطلقت الدراسة من إشكالية رئيسة تتمثل في كيفية التوفيق بين متطلبات اليقين القانوني التي تفرض ثبات النص العقابي ووضوحه، وبين مقتضيات التنمية المستدامة التي تتطلب مرونة تشريعية مستمرة لمواجهة الجرائم المستحدثة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل القواعد التشريعية والسياسات الجنائية المعاصرة. كما أظهرت النتائج أن ضبابية النصوص الجنائية والتضخم التشريعي يشكلان عائقاً مباشراً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: اليقين القانوني؛ الحماية الجنائية؛ التنمية المستدامة؛ السياسة الجنائية؛ جودة التشريع.

الذكاء الاصطناعي بين دعم التنمية المستدامة ومخاطر الجرائم الإلكترونية: دراسة في السياسة الجنائية المعاصرة

المدرس الدكتور علي باسم عبدالله

جامعة الكونوز، كلية القانون

ali.basim@kunoozu.edu.iq

الملخص

يشهد الذكاء الاصطناعي تطوراً متسارعاً جعله من أبرز الأدوات التقنية المؤثرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وأتاح إمكانات واسعة يمكن توظيفها في دعم التنمية المستدامة من خلال تحسين كفاءة المؤسسات والخدمات، وتحليل البيانات، وترشيد استخدام الموارد، وتعزيز مجالات التعليم والصحة والإدارة والاقتصاد. إلا أن هذا التطور صاحبه في الوقت ذاته ظهور مخاطر إجرامية متزايدة نتيجة إساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم الإلكترونية، ولا سيما الاحتيال الإلكتروني، وانتحال الهوية الرقمية، والابتزاز، والتلاعب بالمحتوى والبيانات، وهو ما فرض تحديات جديدة أمام السياسة الجنائية المعاصرة.

ويهدف هذا البحث إلى بيان الدور الذي يمكن أن يؤديه الذكاء الاصطناعي في دعم متطلبات التنمية المستدامة، وتحليل الآثار القانونية والاجتماعية الناجمة عن استخدامه، فضلاً عن تحديد أبرز صور الجرائم الإلكترونية المرتبطة بتقنياته، وبيان مدى قدرة السياسة الجنائية المعاصرة على الوقاية منها ومواجهتها. كما يبحث في مدى كفاية القواعد الجنائية التقليدية لاستيعاب الأفعال الإجرامية المستحدثة، وإمكانية تحديد المسؤولية الجنائية عند استخدام الأنظمة الذكية في ارتكاب الجريمة أو تسهيل تنفيذها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، التنمية المستدامة، الجرائم الإلكترونية، السياسة الجنائية، المسؤولية الجنائية، الأدلة الرقمية.

أثر المرافعة الإلكترونية في مبدأ سرعة الفصل في الدعوى دراسة في كفاءة ادارة الوقت كأحد موارد التنمية المستدامة

أ.د وليد خالد عطية،

كلية القانون، جامعة البصرة

م. عماد جواد كاظم

كلية القانون، جامعة الكونز الأهلية

walid_atyih@yahoo.com

الملخص

يتناول البحث أثر المرافعة الإلكترونية ورقمنة إجراءات التقاضي في تعزيز كفاءة النظام القضائي وتيسير الوصول إلى العدالة، مع بيان انعكاساتها على إدارة الوقت بوصفه أحد موارد التنمية المستدامة. وينطلق البحث من التحول المتسارع نحو توظيف التقنيات الرقمية في مرفق العدالة، ولا سيما الجلسات الافتراضية، والإيداع الإلكتروني للمستندات، وإدارة الملفات والبيانات إلكترونياً، وما توفره هذه الوسائل من قدرة على الحد من تعطل سير المحاكم واستمرار العمل القضائي في الظروف الاستثنائية. كما يبين البحث إمكان إسهام التقاضي الرقمي في تمكين سكان المناطق النائية وذوي الإعاقة والأشخاص الذين تعوقهم ظروف السفر أو الوقت من الوصول إلى المحاكم. وفي المقابل، يناقش البحث التحديات المرتبطة بالفجوة الرقمية، والبنية التحتية، والأمن والخصوصية، والمساواة، ومدى توافق المحاكمة الافتراضية مع الحق في جلسة استماع شفوية حضورية. ويتناول كذلك صعود الذكاء الاصطناعي وتأثيره المحتمل في مجال التقاضي والقانون. ويخلص البحث إلى ضرورة تطوير البيئة التشريعية والتقنية، وتوفير التدريب، واعتماد التحول الرقمي تدريجياً، مع الاستفادة من التجارب الدولية، ولا سيما التجربة الكندية في دعم البحث العلمي المتعلق بالذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: المرافعة الإلكترونية؛ التقاضي الرقمي؛ رقمنة العدالة؛ الوصول إلى العدالة؛ إدارة الوقت القضائي؛ التنمية المستدامة؛ الذكاء الاصطناعي؛ المحاكمة الافتراضية؛ الفجوة الرقمية.

الفنون التطبيقية

تفعيل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في التعليم العالي إطار منهجي للمواءمة على مستوى المقررات والتقويم والتحقق

الأستاذ الدكتور أمجد المساعد

الأستاذ الدكتور أسعد الأسدي

جامعة البصرة

المؤلف المراسل: amjad.almusaed@uobasrah.edu.iq

المخلص

تطوّر هذه الورقة إطاراً منهجياً يهدف إلى الإدماج المنظم لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) في توصيفات المقررات الأكاديمية. وتعالج الدراسة فجوة مستمرة في التعليم العالي، تتمثل في اتساع نطاق التزام مؤسسات التعليم العالي بالاستدامة على المستويين الاستراتيجي والسياسات، في حين لا يزال تحويل هذا الالتزام إلى مكونات تشغيلية ملموسة داخل المقررات الفردية يتم بدرجات متفاوتة من الاتساق والفاعلية. ففي كثير من الحالات، يظل إدماج أهداف التنمية المستدامة في توصيفات المقررات، ومخرجات التعلم، والمحتوى التخصصي، وأنشطة التعليم والتعلم، وممارسات التقويم مجزأً أو تصريحياً أو رمزياً، الأمر الذي يحد من إمكانية تقييم هذا الإدماج بصورة منهجية والتحقق من أثره التعليمي. يعتمد الإطار المقترح نهجاً يراعي خصوصية التخصص ويرتكز على الأدلة، بحيث تتم مواءمة كل مقرر فقط مع أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها التي تُظهر علاقة موضوعية وواضحة بمحتواه التخصصي، وأهدافه الأكاديمية، والكفايات المهنية المستهدفة. ويهدف هذا المبدأ إلى الحد من الإسناد الشكلي أو المفرط أو المدفوع باعتبارات إدارية لأهداف التنمية المستدامة في الحالات التي تفتقر فيها هذه المواءمة إلى مبرر منهجي ذي قيمة تربوية أو أكاديمية. وينظم الإطار عملية المواءمة من خلال خمس مكونات مترابطة، هي: تحديد هدف التنمية المستدامة والغاية المرتبطة به؛ توضيح صلته الأكاديمية والتخصصية؛ تحديد موضع إدماجه ضمن محتوى المقرر؛ صياغة مخرجات تعلم قابلة للقياس والتقويم؛ واختيار أساليب التقويم ومؤشرات الأدلة المناسبة التي يمكن من خلالها إثبات تحقق هذه المخرجات والتحقق منها. ومن الناحية المنهجية، تتبنى الدراسة مقاربة تحليلية قائمة على التصميم، تستند إلى مبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD)، والمواءمة البنائية، ورسم خرائط المناهج، والتعليم القائم على المخرجات. ومن خلال هذه المقاربة، يُعاد تصور توصيف المقرر الأكاديمي ليس بوصفه وثيقة إدارية فحسب، بل باعتباره أداة استراتيجية لحوكمة المناهج، وتعزيز الاتساق التربوي، وضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي، وإعداد تقارير الاستدامة المؤسسية. وتتمثل المساهمة الرئيسة للإطار في تقديم نموذج منظم، وقابل للتوسع، والتكيف، يساعد مؤسسات التعليم العالي على الانتقال من الالتزامات العامة والتصريحية تجاه الاستدامة إلى إدماج منهجي صريح وقابل للقياس والتدقيق داخل المناهج الأكاديمية. وفي الوقت نفسه، يحافظ الإطار على التكامل والهوية التخصصية من خلال ضمان أن تستند مواءمة أهداف التنمية المستدامة إلى مبررات أكاديمية واضحة بدلاً من أن تكون عامة أو نمطية، كما يعزز قدرة المؤسسات على إجراء التقييم المقارن، والمقارنة المرجعية الدولية، وإعداد تقارير شفافة ضمن سياقات متنوعة للتعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ توصيفات المقررات الأكاديمية؛ مواءمة المناهج؛ التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ ضمان الجودة.

دور الإعلام التنموي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة تحليلية تطبيقية في الإعلام الرقمي العراقي

الأستاذ مساعد أحمد عبدالكريم شعبان
جامعة جيهان, دهوك, إقليم كردستان, العراق

المؤلف المراسل: ahmad.shaban@duhokcihan.edu.krd
<https://orcid.org/0000-0003-3124-1459>

الملخص:

يمثل الإعلام التنموي أحد المكونات الأساسية في عملية التنمية، إذ لم يعد دوره مقتصرًا على نقل الأخبار والمعلومات المتعلقة بالمشروعات والخطط التنموية، بل أصبح مطالباً بالمساهمة في بناء الوعي، وتغيير الاتجاهات، وتحفيز المشاركة المجتمعية، ودعم السلوكيات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وتبرز أهمية الموضوع في العراق بصورة خاصة، نظراً إلى ارتباط العديد من القضايا الإعلامية اليومية بأهداف التنمية المستدامة، مثل الفقر، والبطالة، والتعليم، والصحة، والبيئة، والمياه، والطاقة، وتمكين الشباب، وغيرها من القضايا الشائكة التي تواجه المجتمع على الدوام. تنطلق فكرة الدراسة من أن الاستثمار في الإعلام التنموي يمكن أن يكون استثماراً في الوعي والسلوك المجتمعي، ونجاحه لا ينبغي أن يقاس بعدد المشاهدات أو المتابعات فقط، وإنما بقدرته على إحداث أثر معرفي واتجاهي وسلوكي لدى الجمهور أي (تحقيق الأثر المجتمعي).

إعادة توظيف المباني التراثية كاستراتيجية للتنمية المستدامة والحفاظ على الهوية الثقافية مشاريع التصميم الداخلي في مدينة البصرة نموذجاً

م. م. احمد عطا فرعون

كلية الفنون التطبيقية, جامعة الكونوز, البصرة, العراق
المؤلف المراسل: ahmedatta.almazel64@gmail.com

الملخص:

تمثل المباني والمناطق التراثية أحد أهم المكونات المادية للذاكرة الحضرية، إذ لا تقتصر قيمتها على خصائصها المعمارية والتاريخية، وإنما تمتد لتشمل القيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والرمزية التي تراكمت عبر الزمن. ومن هذا المنطلق، أصبح الحفاظ على التراث العمراني المعاصر يتجاوز مفهوم المحافظة الساكنة على المبنى إلى البحث عن آليات قادرة على ضمان استمرارية دوره ضمن الحياة الحضرية المعاصرة. وتعد إعادة التوظيف التكيفي Adaptive Reuse إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تسمح بإعادة إدخال المباني التراثية المتروكة أو المتدهورة أو محدودة الاستخدام في دورة الحياة الحضرية من خلال منحها وظائف جديدة تتوافق مع احتياجات المجتمع المعاصر، مع الحفاظ على قيمها التراثية والمعمارية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن نجاح إعادة توظيف المباني التراثية يرتبط بمجموعة متداخلة من العوامل المعمارية والإنشائية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والطاقة والأصالة والتشريعات والإدارة والوظيفة. ومن ناحية أخرى، أصبحت الاستدامة إطاراً أساسياً في سياسات التنمية الحضرية المعاصرة، ولا سيما من خلال أهداف التنمية المستدامة SDGs. ويكتسب الهدف 11 أهمية مباشرة في موضوع البحث، إذ يدعو إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، ويتضمن الهدف الفرعي 11.4 تعزيز الجهود لحماية وصون التراث الثقافي والطبيعي. وتبرز مدينة البصرة القديمة كحالة بحثية ذات أهمية خاصة، لما تمتلكه من تراكب تاريخي ومعماري وثقافي، وما تواجهه في الوقت نفسه من تحديات مرتبطة بالتدهور العمراني، وتغير الوظائف، وضعف الاستثمار في المباني التراثية، وتغير أنماط الاستخدام، إضافة إلى الحاجة إلى تحقيق توازن بين المحافظة على الهوية العمرانية ومتطلبات التنمية الحضرية المعاصرة. وعليه، ينطلق البحث من فكرة أساسية مفادها أن إعادة توظيف المباني التراثية لا ينبغي أن تقتصر على الحفاظ المادي على المبنى، وإنما يمكن أن تتحول إلى استراتيجية للتنمية الحضرية المستدامة من خلال توظيف التصميم الداخلي كوسيط لتحقيق التوازن بين الحفاظ على القيمة التراثية ومتطلبات الوظيفة المعاصرة. ويتيح التصميم الداخلي، في هذا السياق، إعادة تفسير وتنظيم الفضاءات والعناصر التراثية، وتكييفها مع الاستخدامات الجديدة، مع المحافظة على القيم المكانية والرمزية التي تشكل هوية المكان، والاستجابة في الوقت ذاته للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية. وبذلك تصبح عملية إعادة التوظيف عملية تطويرية تجمع بين استمرارية الموروث وإمكانية تغييره وتكييفه، بما يعزز الهوية الثقافية ويرفع من كفاءة البيئة الداخلية ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة لمدينة البصرة القديمة.

البحث العلمي واستثمار المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة : كلية الفنون الجميلة بجامعة البصرة نموذجاً

الأستاذ الدكتور عدنان خلف ساهي

جامعة البصرة كلية الفنون الجميلة

المؤلف المراسل: msc_adnan@yahoo.com

الملخص

يسعى البحث العلمي نحو صياغة قرار معرفي قادر على تأسيس اهداف استراتيجية خاصة بالتنمية المستدامة بكل ابعادها البيئية العامة.

ولم تكن الفنون الجميلة بمعزل عن قضايا المجتمع بل أصبحت ضرورة فكرية و طاقة معرفية قادرة على التفاعل مع قضايا المجتمع بأساليب تحليلية وتجريبية ابتكارية تقوم على البحث العلمي.

وقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح الدور الكبير الذي يلعبه البحث العلمي كنموذج معرفي يستثمر الطاقات الفنية في كلية الفنون الجميلة وتحقيق مفاهيم التنمية المستدامة لأجل بناء حياة نموذجية تتكامل فيها الحثيات والوقائع المجتمعية.

وقد حاول الباحث تقسيم وقائع الدراسة الحالية الى ثلاثة اقسام فقد تحدد القسم الأول بمقدمة البحث والتي شملت على فرضية البحث وسؤالها المحوري الاتي : ماهي الاليات المعرفية والتطبيقية المتبعة في البحث العلمي والتي تساهم بشكل فاعل ومؤثر نحو استثمار طاقات الفن في كلية الفنون الجميلة بكل اشكالها وانماطها الادائية في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع المدني لمينة البصرة ؟

ثم انتقل الباحث الى وقائع المنظور النظري الذي شمل عدة مباحث وهي على النحو الاتي:

المبحث الأول: البحث العلمي ودوره في بناء المعرفة وخدمة المجتمع.

المبحث الثاني: استثمار المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث :إنتاج المعرفة الفنية في كلية الفنون الجميلة ودورها في التنمية المستدامة.

وقد حاول الباحث تجاوز السياق الاجرائي والتطرق له ضمن مباحث المنظور النظري ليصل في نهاية المطاف الى بعض الاستنتاجات المرتبطة بعنوان البحث الموسوم:

البحث العلمي واستثمار المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة:

كلية الفنون الجميلة بجامعة البصرة نموذجاً

الكلمات المفتاحية : البحث العلمي – المعرفة – التنمية المستدامة

هيكلة مقرر تاريخ العمارة لطلبة التصميم الداخلي وفق نظام بولونيا لتعزيز التفكير النقدي.

حمد سلطان السعدون, حيدر محمد فايق عبد الأمير الناصر

جامعة اوروك الاهلية

المؤلف المراسل: Hamdsultan@uruk.edu.iq

ملخص البحث:

تعد المقررات النظرية ومقرر تاريخ العمارة من المقررات الأساسية التي يحتاجها طالب التصميم الداخلي. يختص مقرر تاريخ العمارة لتعريف الطالب بالنسق التطوري للعمارة عبر العصور، وتطور النظم التكوينية للعمارة وفق الثقافات (العقائد، النظم السياسية والاقتصادية، والعادات والتقاليد، والحوادث التاريخية وأثرها على المنتج المعماري) خلال الحقب التاريخية.

اتصفت معظم مفردات المنهج في مقرر تاريخ العمارة لطلبة التصميم الداخلي بطريقة التقليدية السائدة حتى وقتنا الحالي، وبهيمنة المنهج الوصفي السردى القائم على التسلسل الزمني لحفظ التواريخ والاسماء والانماط التاريخية.

بينما تسعى النظم الحديثة بالتعليم وفي مقدمتها نظام بولونيا الى التركيز على المخرجات التعليمية، والكفاءة القابلة للقياس. بنظام تعليمي ينمي مهارات الطالب الضرورية في التصميم الداخلي، كما ينمي القدرات النقدية عند تحليل الفراغات وفهم السياقات الثقافية لكل حقبة تاريخية، وينمي قدرات الطالب الابتكارية المستنيرة في تصميم معاصر، قادرا على استلهام العناصر والنظم المعمارية في الحقب التاريخية الداخلة في المنهج الدراسي.

كيفية الارتقاء بالصناعة المستدامة للإنتاج السينمائي والتلفزيوني

ا.م.د صالح علي الصحن

جامعة اوروك – كلية الفنون التطبيقية

المؤلف المراسل: saleh.ali.sahan@uruk.edu.iq

المخلص

يعد الانتاج في حقول الدراما والسينما من المفاصل المهمة الفاعلة في المنجز الفني، لما يتمتع به من مساحة اشتغال كبيرة، تتيح للعناصر الابداعية ان تحقق الاثر والتأثير من خلال تأمين متطلبات العمل من أداء وتجسيد تعبير في الشكل والمضمون لتفسير القصة سمعيا وبصريا، ذلك ما اثبتته التجارب الفنية في مختلف الأعمال الفنية الناجحة، في بلدان عديدة، والانتاج هو منظومة متفاعلة مع بعضها تأخذ بعين الاعتبار اهمية العمل وطبيعته ورسائله وكيفية كتابة النص ونوع ومساحة الاماكن وحركة الاحداث فيها وحجم العناصر الفاعلة فيها من شخصيات وازياء وديكورات واكسسوارات ومعدات ووسائل واجهزة ومستلزمات، ويأتي هذا من ادراك فني وفكري وجمالي لمعرفة كيفيات تحويل هذا النص إلى منجز إبداعي مؤثر سواء كان فيلما ام مسلسلا تلفزيونيا، بفعل المهارات والمعالجات الازراجية، التي تسجل رقما مهما في المستوى الابداعي للصناعة الاحترافية، وهناك أفلام عالمية او عربية او محلية، قد حققت مثل هذه المستويات والمكتبة الفنية والذاكرة الفنية تحتفظ بالعديد من هذه الأعمال، وبعضها الأهم اصبح درسا اكاديميا يخضع للتحليل والتدقيق والمشاهدة، وموضوع بحثنا يرى ان الجانب المحلي في مسألة الانتاج، بحاجة الى مراجعة كبيرة، للوقوف على اهم العناصر التي تقف عائقا امام تحقيق منجز فني عراقي مستوف للاشتراطات والمعايير الفكرية والجمالية المشوقة، وبحثنا، سيستعين بالأفكار والمفاهيم والمصادر المعرفية والاحترافية المهمة التي تنظر إلى الانتاج بلغة اكثر ارتقاء وقيمة، وسنتناول في البحث، الفصل الاول الذي يحدد مشكلة البحث وأهميته واهدافه وحدوده وتعريف المصطلحات، فيما سنتناول في الفصل الثاني الاطار النظري الذي نقسمه إلى ثلاث مباحث، الاول عن الصناعة المستدامة، لغة ومفهوما ومعنى، اما المبحث الثاني فسنتناول الانتاج السينمائي والتلفزيوني والمبحث الثالث فتناول عددا مئة تجارب استغلال انتاجية، للخروج بمؤشرات نظرية بالامكان اعتمادها ادوات في التحليل، اما في الفصل الثالث فسيكون لاجراءات البحث عن اداة البحث ومجتمع البحث وعينات البحث وصدق الاداة وغيرها، فيما سيكون الفصل الرابع خاص لما يمكن ان نعده مادة تحليلية لواقع الانتاج وكيف السبيل للنهوض به الى المستوى الامثل وهنا سيقوم الباحث بطرح العديد من الاسئلة على أهل الصناعة من الاساتذة المختصين ومن العاملين الخبراء اصحاب الحرفة في قطاع الانتاج لتدوين حقيقة الواقع المعمول به لتشخيص مشكلاته، مع الاخذ بالافكار والمفاهيم التي تدعو للارتقاء بحقل الانتاج السينمائي والتلفزيوني، وعند تحليل ومقارنة اراء الخبراء، نكون قد توصلنا إلى ما نهدف اليه، الذي يقودنا الى تسمية النتائج والاستنتاجات وما يمكن من مقترحات وتوصيات، بهدف التوصل إلى بيئة فنية مهنية صالحة للإنتاج دون أدنى خسائر، سعيا لتقديم المنجز الارقى لذائقة التلقي من خطاب سمعي بصري خال من الترهل والانكسار، مع الاخذ بعين الاعتبار والتنفيذ لإنتاج فني يغطي خارطة البلاد، بقدر عال من التخطيط والتنظيم والتنسيق.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المستدامة، الانتاج السينمائي و التلفزيوني.

استراتيجية السياسات والممارسة المسرحية بناء برنامج ثقافي مسرحي في التنمية المستدامة المسرح العراقي نموذجاً

الاستاذ الدكتور عبدالكريم عبود عودة

جامعة الكنوز

المؤلف المراسل: Kreem611@yahoo.com

الملخص

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولاً متزايداً نحو تبني مفاهيم التنمية المستدامة بوصفها إطاراً استراتيجياً لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تواجه المجتمعات المعاصرة. ولم تعد التنمية المستدامة مسؤولية القطاعات الاقتصادية أو الحكومية فحسب، بل أصبحت مشروعاً مجتمعياً متكاملأً تشارك في تحقيقه مختلف المؤسسات الثقافية والتربوية والإعلامية لما تمتلكه من قدرة على التأثير في الوعي الجمعي وتوجيه السلوك المجتمعي نحو أنماط أكثر استدامة.

وتُعد الثقافة أحد المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة، إذ تسهم في بناء منظومة القيم والمعارف التي تدعم التنمية وتضمن استمراريتها. ومن بين الوسائط الثقافية الأكثر قدرة على تحقيق هذا الدور يبرز المسرح بوصفه فناً اجتماعياً يجمع بين الوظيفة الجمالية والوظيفة الثقافية، ويتيح إمكانيات واسعة للحوار والتوعية وإثارة التفكير النقدي تجاه القضايا التي تمس حياة الأفراد والمجتمعات.

ويملك المسرح العراقي رصيذاً تاريخياً وثقافياً مهماً يؤهله للإسهام في معالجة العديد من القضايا التنموية المعاصرة، إلا أن التحولات المتسارعة التي يشهدها المجتمع العراقي تفرض الحاجة إلى مراجعة الأدوار التقليدية للمؤسسات المسرحية وتطوير سياساتها الثقافية بما يجعلها أكثر ارتباطاً بأهداف التنمية المستدامة ومتطلبات المجتمع المستقبلي.

ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى بناء برنامج ثقافي مسرحي يمكن أن يشكل إطاراً مرجعياً للمؤسسات المسرحية العراقية في تخطيط أنشطتها وبرامجها الثقافية، بما يسهم في توظيف المسرح لدعم مجالات التعليم، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والبيئة، والدمج المجتمعي، والسلام المجتمعي. ويسعى البحث الحالي إلى تقديم هذا البرنامج بوصفه رؤية ثقافية قابلة للإفادة منها في تطوير السياسات الثقافية وتعزيز دور المسرح في التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البرنامج الثقافي، السياسات الثقافية.

الثقافة والفنون ودورها في استدامة الهوية الوطنية في العراق

أ.د. علي محمد هادي الربيعي

عميد كلية الفنون الجميلة، جامعة الحلة

المؤلف المراسل: ali_alrubye@yahoo.com

الملخص

تسعى الدول المتقدمة الى تكريس الهوية الوطنية بوصفها منظومة قيمة تديم الذاكرة الجمعية، وتكون محفزاً للثقافة والفنون، وعنصرًا أساساً في التنمية المجتمعية والتعليمية وحتى الاقتصادية. وفي الوقت الحاضر، لم يعد الفضاء الإبداعي للثقافة والفنون نشاطاً ترفيهياً أو فضاءً تزيينياً يقبع في زوايا غير تخصصية ضيقة، ومنفصلاً عن قطاعات الدولة، بقدر ما أصبح مرتبطاً بتمفصلات الحياة المعيشة من قبيل التعليم والسياحة والاقتصاد الإبداعي والابتكار والتماسك المجتمعي والتنمية المستدامة والتحول الرقمي.

وقد أكدت اليونسكو في مؤتمرها الذي عقد في سنة 2022 Mondiacult على أن الثقافة يجب أن تغادر المحلية الضيقة، وأن ترتبط بالمنفعة العامة العالمية، وأن تدمج بصورة أكثر وضوحاً في السياسات العامة والتنمية المستدامة، وأن تكون الثقافة عاملاً مرناً لتنمية الاندماج المجتمعي ورفي التعليم وتفعيل النمو الاقتصادي.

إن التحولات العميقة التي شهدتها المجال الثقافي والفني نتيجة الثورة الرقمية، وتسيد منصات التواصل الاجتماعي في حياة الفرد، وتغير أنماط الاستهلاك في ظل تطور الصناعات الإبداعية الثقافية والفنية، ألزم الانتقال من إدارة الثقافة بصورها النمطية التقليدية الى استراتيجيات ثقافية وفنية طويلة المدى، وهذا يتطلب الاستثمار في الانسان، وحماية التراث، وتشجيع الابداع، وتطوير الاقتصاد الإبداعي، وبالتالي هذا يعزز الهوية المحلية التي تجتمع مع الأخريات لينتج عنها الهوية الإنسانية العالمية الموحدة.

وعليه فإن البحث الحالي يرسم المسارات الصحيحة لوضع الثقافة والفنون في المسارات الإبداعية التي يمكن أن تحقق الهوية المحلية في العراق، وتكريسها، ومن ثم انطلاقتها عالمياً.

الأثاث الذكي والمتعدد الاستخدام ودوره في تحسين كفاءة الفضاءات الداخلية المستدامة

ا.م. د. سعد محمد جرجيس

جامعة اوروك – كلية الفنون التطبيقية

المؤلف المراسل: Dr.Saad.M.J@uruk.edu.iq

الملخص

هناك تطوراً متسارعاً يشهده العالم المعاصر في مجالات التصميم الداخلي والتكنولوجيا الذكية، والذي انعكس بصورة واضحة على تصميم الأثاث الداخلي وأساليب توظيفه داخل الفضاءات المختلفة. وإن الأثاث الذكي والمتعدد الاستخدام يعد من أهم الاتجاهات الحديثة التي تسهم في تحقيق الاستدامة والمرونة الوظيفية داخل الفضاءات الداخلية، إذ يجمع بين الجانب الجمالي والوظيفي والتقني بما ينسجم مع متطلبات الحياة المعاصرة. وبسبب محدودية توظيف الأثاث الذكي والمتعدد الاستخدام داخل الفضاءات الداخلية، تكمن مشكلة البحث. بل رغم من دوره الفاعل في تحسين كفاءة استغلال المساحات وتقليل الهدر وتحقيق المرونة الوظيفية والاستدامة البيئية.

ويهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الأثاث الذكي والمتعدد الاستخدام، وتحليل دوره في تحسين كفاءة الفضاءات الداخلية المستدامة، فضلاً عن الكشف عن أهم التقنيات والاستراتيجيات التصميمية المستخدمة في هذا النوع من الأثاث.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المفاهيم النظرية وتحليل مجموعة من النماذج التصميمية المعاصرة التي توضح فاعلية الأثاث الذكي في الفضاءات الداخلية. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الأثاث الذكي والمتعدد الاستخدام يسهم بصورة مباشرة في تعزيز كفاءة الفضاء الداخلي، وتحقيق المرونة المكانية، وتقليل استهلاك الطاقة والمواد، فضلاً عن تحسين راحة المستخدم ورفع جودة البيئة الداخلية.

تحديات التطبيق المستدام في مواد الإنهاء الداخلي: الممارسات، وآفاق المستقبل.

د. قصي عبد الكريم مصطفى

جامعة الكنوز، قسم تقنيات التصميم الداخلي

المؤلف المراسل: home.arc88@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور مواد الإنهاء والتشطيب المستدامة في الفضاء الداخلي، وأثرها على البيئة وصحة الإنسان. يتناول البحث أهمية التحول نحو المواد الخضراء والمتجددة، مثل الخيزران والفلين والأصباغ خالية المركبات المتطايرة، كبديل للمواد التقليدية الضارة. كما يستعرض البحث متطلبات شهادات المباني الخضراء العالمية البارزة مثل (LEED) و (WELL) و (BREEAM)، مع تقديم مقارنة توضح تركيز هذه الأنظمة بين حماية الموارد المادية وتحسين الرفاهية البشرية. يشتمل البحث أيضاً على أمثلة عملية لمنتجات معتمدة عالمياً، وينتهي بتقديم توصيات تساهم في تفعيل استخدام هذه المواد محلياً ودعم الاستدامة في قطاع التصميم الداخلي.

الكلمات المفتاحية: التصميم الداخلي المستدام، مواد الإنهاء، شهادة LEED، جودة البيئة الداخلية، المركبات العضوية المتطايرة (VOCs)، التصميم الحيوي.

إنتاج القيمة الثقافية في الفنون والعمارة نحو حوكمة ثقافية تشاركية للتنمية المستدامة

أ.د. جنان محمد احمد

كلية الفنون التطبيقية, جامعة الكنوز

المؤلف المراسل: jenany55@gmail.com

الملخص

يشهد الفكر الثقافي المعاصر تحولا في فهم العلاقة بين الثقافة والتنمية، إذ لم تعد الفنون والعمارة تُقاربان بوصفهما مجالات للإنتاج الرمزي أو الجمالي فحسب، بل باعتبارهما منظومتين قادرتين على إنتاج قيمة ثقافية تساهم في تعزيز الهوية، وتنشيط الاقتصاد الإبداعي، وتحفيز الابتكار، وإعادة بناء العلاقة بين الإنسان ومجاله الحضري. ومن هذا المنطلق، لم يعد التحدي الرئيسي يتمثل في دعم الأنشطة الثقافية، بل في بناء منظومات حوكمة قادرة على تحويل الموارد الثقافية إلى قيمة مضافة ذات أثر تنموي مستدام.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن محدودية إسهام الفنون والعمارة في تحقيق التنمية المستدامة لا تعود إلى ضعف الإمكانيات المادية أو قلة المبادرات الثقافية فحسب، بل ترتبط بغياب منظومة للحوكمة الثقافية التشاركية قادرة على تنظيم العلاقات بين المؤسسات الثقافية والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وصياغة سياسات ثقافية تستثمر الطاقات الإبداعية ضمن رؤية استراتيجية متكاملة.

وعليه سيعتمد البحث مقاربة بين تخصصية تستند إلى تداخل المعرفة الثقافية والفنية والتنموية، بهدف تحليل مفهوم القيمة الثقافية والكشف عن أبعاده الفكرية والتنموية، وبيان الكيفية التي يمكن من خلالها للحوكمة الثقافية التشاركية أن تعزز إنتاج هذه القيمة في السياق المحلي. ليخلص البحث إلى أن القيمة الثقافية ليست نتاجا تلقائيا للإبداع، بل هي حصيلة منظومة حوكمة تشاركية قادرة على تنسيق الأدوار وتعزيز الشراكات، وتحويل الفنون والعمارة إلى مورد استراتيجي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ويقدم إطارا يمكن الاستفادة منه في تطوير السياسات الثقافية على مستوى المدن العراقية.

رؤى الاستدامة الفنية - الثقافية ... تحديات وافاق

أ.د. سافره ناجي

كلية الفنون الجميلة , جامعة بغداد

المؤلف المراسل: safera1951@gmail.com

الملخص

يضج العالم بالكثير من المشكلات والتحديات التي افرزها التطور الانساني على المستوى التكنولوجي الاقتصادي والسياسي، وقد افرز هذا النظام مفاهيم تتخذ من العنف الاقتصادي معياراً لتهميس الانسان وتعطيل تطوره وهو أحد اهم غايات الانسان الفطرية، الذي مثل فعل تواصل واتصال مع الطبيعة ، رغم ما يشوبها من فوضى وتقلبات غير منضبطة، وبسبب هذه العلاقة المتوترة، ظهرت الحاجة للفن ليكون فضاء توازن يواشج ما بين الانسان وصراعه مع الطبيعة، لذلك هو فعل استجابة تتماس مع متغيرات حاجاتها، ولهذا عُدَّ فكر تنموي ينهض بواقع الوعي الانساني ومسألته فلسفياً ومن ثم محاكاته فنياً، فهو الاجدر الذي يعيد تشكيل اسئلة الفلسفة المجردة الى واقع يشترك مع يوميات الانسان حسياً وعقلياً، ولهذا هو كان ولا يزال فعل تنبيه لما يدور وتحريض نحو الامثل من الحياة،، لهذا كان التطهير الفني هو احد اهم وسائل التنمية المستدامة التي تخلص الذات من الكبت النفسي الاجتماعي والسياسي الاقتصادي، فان التطهير هنا يكشف عن الطاقة الانسانية التي تصل بالانسان الى اهمية إن يكون متصالحاً مع الطبيعة، ويقبل الآخر. وما توصيف أرسطو لغاية للفن (كما يمكن ان يكون عليه) لهذا الاستدامة التنموية هي جوهر الجمال الفني هو الذي يستقر ما سيؤول اليه المستقبل الانساني، ولكن مع كل هذه الاهمية، نجد إن الاستدامة الفنية تواجه تحديات ثقافية معرفية وادارية وأولها غياب الجدوى الاقتصادية التي تتكفل مادياً بتلبية حاجة الانسان الاساسية. كما ان الموروث الثقافي الذي رسخ ان الفن من الحاجات الكمالية ، واستبعد ان يكون أولوية ملحة للارتقاء بديمومة الانسان. كل هذه التحديات تضعنا امام اشكالية كبرى في تغيب الثقافة الفنية عن دورها التنموي الذي يحقق الاستدامة بكل انساقها. وغياب الثقافة الفنية يدفع الى التوحش الاقتصادي الذي افرزته العولمة من تغيب البعد الانساني/الروحي/الحسي. وما الهيمنة التكنولوجية وانسياق السلوك لها الا ترجمة لهذه المركزية التنموية، التي تفرز تعنيف ثقافي ونفي الهويات الثقافية وترسيخ ستراتيجية الاستهلاك والادمان الميديوي، وهنا نتساءل ما هي الآلية التي تجعل من الاستدامة الفنية فاعل أنساني يدرك حجم الحاجة اليوم وأهميتها في المستقبل، ولا سيما في واقعا الشرق أوسط عربي، ونرى من اهم التحديات التي تعطل آفاق الاستدامة الفنية هل تخضع لرؤى السوق الاقتصادي ام للسياسة الاقتصادية السياسية، ولهذا سنقوم بالاجابة والاقتراح حول تحديات وافاق وظيفة الفن في خلق رؤى مستقبلية للاستدامة عبر المحاور الآتية :

- 1- المقدمة
- 2- الاستدامة : المرجعيات ، السياق الثقافي
- 3- الوعي الفني : اجراءات الاستدامة الفنية - الثقافية
- 4- بيلوغرافيا الاستدامة الفنية
- 5- الاستدامة الفنية : المسارات ، التحديات ، الافاق
- 6- اجراءات تطبيقية ، نتائج ، استنتاجات
- 7- مصادر البحث.

العلوم

العزل والتشخيص الجزيئي للمكورات العنقودية الذهبية وتوصيف الجينات المرتبطة بالأغشية الحيوية في العزلات السريرية من محافظة البصرة

هناء خليل ابراهيم¹, أزهار صابونجي²

¹قسم الأحياء الدقيقة، كلية الطب البيطري، جامعة البصرة، العراق
²قسم التحليلات المرضية، كلية العلوم، جامعة الكونوز، البصرة، العراق

المؤلف المراسل: Hanaa.ibraheim@uobasrah.edu.iq

الملخص

المكورات العنقودية الذهبية هي أحد مسببات الأمراض الهامة المعروفة بقدرتها على تكوين الأغشية الحيوية، مما يعزز البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف معاكسة. بحثت هذه الدراسة في الآليات الجزيئية الكامنة وراء تكوين الأغشية الحيوية في عزلات المكورات العنقودية الذهبية السريرية، مع التركيز على الجينات الرئيسية المرتبطة بالأغشية الحيوية وارتباطها بمقاومة المضادات الحيوية. أجريت الدراسة في محافظة البصرة بين سبتمبر وأكتوبر 2025. تم جمع ما مجموعه 50 عينة من الجروح البشرية ومسحات الجلد من مستشفى البصرة التعليمي العام ومستشفى الفحاء التعليمي العام، البصرة، العراق وتم فحصها باستخدام طرق الاستزراع التقليدية والاختبارات البيوكيميائية. من بين 50 عينة، تم التعرف على 45 عزلة (90%) على أنها بكتريا المكورات العنقودية الذهبية بواسطة طرق الاستزراع التقليدية. تم إجراء اختبار الحساسية للمضادات الحيوية باستخدام طريقة انتشار القرص Kirby-Bauer القياسية. تم إجراء التأكيد الجزيئي لـ *S. aureus* بواسطة تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) الذي يستهدف جين *nuc* ، والذي أنتج أمبليكون قدره 423 نقطة أساس. كانت 26 عزلة (57.77%) إيجابية بالنسبة لجين *nuc* ، مما يؤكد وجود المكورات العنقودية الذهبية. تم تقييم تكوين الأغشية الحيوية ظاهرياً باستخدام مقايضة لوحة العيار الميكروي، وتم تصنيف العزلات إلى منتجة للأغشية الحيوية قوية ومتوسطة وضعيفة. كشف الكشف الجزيئي للجينات المرتبطة بالأغشية الحيوية عن ترددات متغيرة بين عزلات المكورات العنقودية الذهبية. تم اكتشاف جين *icaA* في جميع العزلات بتكرار 100%. أظهر جين *sigA* معدل اكتشاف مرتفع بنسبة 84.61%. أظهرت العزلات أنماط مقاومة مختلفة للمضادات الميكروبية، حيث سجلت أعلى نسبة مقاومة ضد الأزيثرومايسين (88.46%) ، في حين كانت جميع العزلات حساسة للأوكساسيلين (100%) علاوة على ذلك، أظهرت عزلتان مقاومة للسيفوكسينتين وتم تصنيفهما على أنها المكورات العنقودية الذهبية المقاومة للميثيسيلين (MRSA). إن اكتشاف المكورات العنقودية الذهبية المكونة للأغشية الحيوية، بما في ذلك عزلات MRSA ، في عينات الجروح والجلد البشرية، يسلط الضوء على أهمية هذه العزلات كأسباب محتملة للعدوى المستمرة والتي يصعب علاجها. تؤكد النتائج أيضاً على أهمية التوصيف المظهري والجزيئي للسّمات المرتبطة بالأغشية الحيوية ومقاومة مضادات الميكروبات بين المكورات العنقودية الذهبية المعزولة من العينات السريرية البشرية.

الكلمات المفتاحية: المكورات العنقودية الذهبية، الأغشية الحيوية، جين *icaA* ، اختبار الحساسية للمضادات الحيوية

تقييم جودة مياه شط العرب ومدى ملاءمتها لأغراض الشرب والري باستخدام مؤشر جودة المياه الكندي - (CCME WQI) العراق

عبد الرزاق محمود محمد أ*، أزهار علي الصابونجي أ، أزهار مكي نزال ب، لبنى مسلم عبد الكريم أ ، أحمد أياد عبد الباقي أ

أ قسم علوم التحليلات المرضية، كلية العلوم، جامعة الكونوز، العراق

ب قسم تحسين البيئة في المنطقة الجنوبية، وزارة البيئة، العراق

*المؤلف المراسل: abdul19532001@yahoo.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة تقييم جودة مياه شط العرب لأغراض الشرب والري باستخدام مؤشر جودة المياه الكندي (CCME WQI) في خمسة مواقع مختلفة على طول النهر. تم قياس مجموعة من متغيرات جودة المياه في النهر خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2025 ، وجرى تحليل العينات ميدانياً ومخبرياً مع التركيز على أحد عشر مؤشراً رئيسياً لجودة المياه، وهي: الأس الهيدروجيني (pH) ، والأكسجين المذاب، والفوسفات، والنترات، والقلوية، والكالسيوم، والمغنيسيوم، والعسر الكلي، والكبريتات، ومجموع المواد الصلبة الذائبة، والتوصيلية الكهربائية. وأظهرت النتائج أن مستويات معظم المؤشرات تجاوزت الحدود المسموح بها وفقاً للمعايير العراقية لجودة مياه الشرب (IQS/417/2001) والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والمعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) لأغراض الري. وقد بلغت قيم مؤشر (CCME WQI) لأغراض الشرب 55.51 و 32.86 و 34.38 و 33.53 و 32.98 للمحطات الخمس على التوالي؛ بينما بلغت القيم لأغراض الري 78.28 و 40.44 و 38.07 و 36.76 و 35.83 على التوالي. وهذا يعني أن مياه شط العرب غير صالحة للشرب أو الري وتُصنّف ضمن فئة "النوعية الرديئة" في جميع محطات أخذ العينات، باستثناء المحطة الأولى التي صُنّفت ضمن فئة "النوعية الهامشية" لمياه الشرب و"النوعية المقبولة" للري. ومن الضروري توفير تدفقات مياه عذبة لتنظيمية من نهري دجلة و كارون لحماية جودة مياه شط العرب.

الكلمات المفتاحية: جودة مياه الشرب والري؛ مؤشر جودة المياه (CCME WQI) ؛ شط العرب؛ العراق.

عزل وتحديد هوية بكتيريا *Proteus mirabilis* من عينات سريرية باستخدام نظام VITEK-2 الآلي: تقييم مظهري

حسين علي ناصر¹؛ فاطمة باقر السماعيل¹؛ أزهار صابونجي¹؛ منال ضياء محمد²؛ باسل عبد الزهرة عباس³؛ علي بلبول الديوان⁴

¹ قسم التحليلات المرضية، كلية العلوم، جامعة الكونز، البصرة، العراق

² قسم العلوم، كلية التربية المفتوحة، فرع دراسة الدجيل، العراق

³ كلية التقنيات الصحية والطبية، جامعة الكونز، البصرة، العراق

⁴ كلية الطب البيطري، جامعة البصرة، العراق

المؤلف المراسل: basilabbas63@gmail.com

الملخص

تم تحديد هوية 23 عزلة سريرية لبكتيريا سالبة الغرام (من أصل أكثر من 150 عينة بول) باستخدام بطاقة VITEK 2 GN. وقد استُخرجت بيانات احتمالية تحديد الهوية، والأرقام الحيوية (bionumbers)، وزمن التحليل، والنتائج الثنائية لـ 47 تفاعلاً كيميائياً حيوياً من تقارير الجهاز. كما خضعت العزلات التي تم تحديدها على أنها *Proteus mirabilis* (المتقلبة الرائحة) لتقييم إضافي بناءً على ملفاتها الكيميائية الحيوية الفردية لتحديد مدى اتساق وتفاوت التفاعلات المكتشفة. النتائج: نجح نظام VITEK 2 في تحديد هوية 18 من أصل 23 عزلة (78.3%) باحتمالية $\leq 90\%$ ، بينما صُنفت 5 عزلات (21.7%) تحت فئة "كائن حي غير محدد الهوية". وكانت *P. mirabilis* هي الأكثر شيوعاً (9 من 23، أي 39.1%)؛ حيث أظهرت ثماني عزلات احتمالية بنسبة 99% وعزلة واحدة بنسبة 96%، بمتوسط زمن تحليل بلغ 3.84 ساعة. أظهرت جميع عزلات *P. mirabilis* نتائج إيجابية لكل من: كبريتيد الهيدروجين (H_2S)، و-D-غلوكوز، و-D-تريهالوز، وإنزيم الفوسفاتاز، والكومارات، ومقاومة المركب O/129. كان اختبار ODC إيجابياً في 8 من 9 عزلات (88.9%)، بينما كان اختبار LDC سلبياً في جميع العزلات. وكانت اختبارات إنزيم اليورياز (Urease) وإنزيم غاما-غلوتاميل ترانسفيراز (γ -glutamyl transferase) إيجابية في 7 من 9 (77.8%) و 8 من 9 (88.9%) عزلات على التوالي، في حين أظهر كل من اختبار تيروزين أريلاميداز (tyrosine arylamidase) واختبار استخدام السترات (citrate utilization) تبايناً أكبر. وأشارت تسعة أرقام حيوية مميزة إلى وجود تباين كيميائي حيوي محدود بين العزلات. الخلاصة: وفرت بطاقة VITEK 2 GN تحديداً عالي الموثوقية لهوية *P. mirabilis* وأظهرت ملفاً كيميائياً حيوياً متسقاً عبر العزلات. وقد مثل النمط $-ODC^+/LDC$ سمة مظهرية مفيدة، بينما أشارت الاختلافات في تفاعلات كيميائية حيوية مختارة إلى تباين محدود داخل النوع الواحد.

الهندسة

مواد بناء مستدامة باستخدام مخلفات الورق المعاد تدويرها

المهندسة افراح خالد نصير

وزارة الاعمار و الإسكان و البلديات العامة, دائرة الاشغال و الصيانة العامة

المؤلف المراسل: afrahkhafrah@gmail.com

الملخص

تناول هذا البحث تحدي كبير في التخلص من النفايات الورقية في العراق من خلال إعادة استخدامها في الخرسانة الخضراء كالمواد المضافة بالنسب الحجمية للحجم الخرسانة . تم جمع نفايات الورق من المدارس والمكتبات وأجهزة تقطيع الورق، وتحويلها إلى الألياف الورقية تم اضافتها بنسبة 0.6% , 0.8% , 1% في الخرسانة التقليدية . استخدمت الخلطات بنسبة خلط وزن) 1:1.6:2.37 أسمنت :رمل :حصى (مع نسبة ماء إلى أسمنت 0.48. تم تقييم خصائص الخرسانة الناتجة من خلال اختبارات قابلية التشغيل، الكثافة الجافة، والتوصيل الحراري و المقاومة الانضغاط باستخدام عينات عند أعمار 7، 14، و 28 يوماً. تظهر الدراسة إمكانية تحسين الاستدامة البيئية وتقليل تكاليف التخلص من النفايات عبر الاستفادة من الورق المعاد تدويره في تطبيقات البناء.

الكلمات المفتاحية : الخرسانة الخضراء ، الألياف الورق ، التوصيل الحراري ، التنمية المستدامة

إدارة المخاطر للرياضيين باستخدام التعلم الآلي

علي عقيل جارح^{*}، بدور نوري اسحق^{*}، زهراء رسن رداد^ب

^ا قسم علوم الامن السيبراني، كلية العلوم، جامعة الكونوز، البصرة، العراق

^ب قسم علوم الحاسوب، كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة البصرة، البصرة، العراق

المؤلف المراسل: ali.aqeel@kunoozu.edu.iq

المخلص

أدى دمج الذكاء الاصطناعي في تطبيقات مراقبة الصحة إلى تطور كبير في تتبع الأداء الرياضي ومعايير السلامة بشكل فوري. ومع ذلك، تفتقر العديد من التطبيقات الحالية إلى مبادئ هندسة البرمجيات المنظمة - ولا سيما الإدارة المنهجية للمخاطر - مما يؤدي إلى مخاطر فشل حرجة مثل أعطال المستشعرات، وشذوذ البيانات، وتكامل الأنظمة غير المتناسق. وتطرح هذه الدراسة إطار عمل يدمج إدارة المخاطر مباشرة ضمن دورة حياة هندسة البرمجيات لأنظمة مراقبة الصحة الذكية المخصصة للرياضيين.

تم تطوير تطبيق مراقبة ذكي باستخدام لغة Python ومكتبات PyQt6 و Scikit-learn و Openpyxl، وذلك لتحليل الإشارات الفسيولوجية الفورية، بما في ذلك معدل ضربات القلب وعدد الخطوات. ويستخدم البرنامج خوارزميات "آلة المتجهات الداعمة (SVM)" للكشف المبكر عن الحالات الشاذة، وتوفير تقييمات صحية تنبؤية، وإصدار تنبيهات فورية تتعلق بالسلامة، مما يساهم في سد الفجوة بين أدوات الأداء الرياضي وأنظمة المراقبة الطبية.

كما أُجري تحليل شامل للمخاطر طوال دورة حياة البرنامج لتحديد وتصنيف وتخفيف المخاطر التشغيلية والأمنية الحرجة، بما في ذلك بيانات المستشعرات الخاطئة، والوصول غير المصرح به للبيانات، والمقايضات بين سهولة الاستخدام ومعايير السلامة.

وأظهر التقييم التجريبي للنظام المقترح - القائم على خوارزمية SVM - موثوقية عالية واستقراراً وظيفياً في ظل ظروف المراقبة الواقعية، محققاً دقة تصنيف بلغت 99.12%.

وتُثبت هذه الدراسة أن الجمع بين مصنّفات التعلم الآلي وإجراءات إدارة مخاطر البرمجيات المنهجية يعزز بشكل كبير من متانة النظام، وموثوقية بيانات المستشعرات، وسلامة المستخدم. ويوفر إطار العمل المقترح بنية معتمدة يمكن تكيفها لتناسب بيئات برمجية أخرى تتطلب معايير سلامة صارمة، حيث تترتب على فشل النظام تكاليف تشغيلية باهظة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، برمجيات صحة الرياضيين، التعلم الآلي، تطوير البرمجيات.

تطوير محفز من أصل نباتي لتحسين كفاءة الاستخلاص المعزز للنفط ودعم التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على النفط عالي اللزوجة في حقل يارغا النفطي

الأستاذ المهندس مرتضى عبد الصاحب سبتي
قسم الهندسة الكيميائية وتكرير النفط – جامعة الكنوز
المؤلف المراسل: murtada.sabte@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير وتقييم محفز نفطي الذوبان من أصل نباتي، قائم على زيت بذور اللفت، لرفع كفاءة تقنيات الاستخلاص المعزز للنفط حرارياً، مع التركيز على النفط عالي اللزوجة في حقل يارغا. استندت الدراسة إلى نمذجة تجريبية لظروف التأثير البخاري-الغازي داخل مفاعل أوتوكلاف عالي الضغط، عند درجة حرارة 300 °م ولمدة 48 ساعة، مع استخدام معالجات تحليلية شملت قياس اللزوجة، وتحليل SARA، والتحليل الغازي، والتحليل الطيفي بالأشعة تحت الحمراء، والتحليل الحراري وغيرها. أظهرت النتائج أن المحفز القائم على رابسانات الحديد كان الأكثر فعالية بين المعقدات المدروسة، وأن الجرعة 0.3% أعطت أفضل نتيجة من ناحية خفض اللزوجة، إذ انخفضت اللزوجة المتوسطة للبيتومينويد من 11700 إلى نحو 16.5 ملي باسكال. ثانياً، أي بانخفاض يزيد على 99.8%. كما أدى استخدام المحفز إلى انخفاض واضح في مكونات الراتنج والأسفلتينات وزيادة نسب المكونات المشبعة والعطرية، بما يتوافق مع تنشيط عمليات التحول الحراري-الحفزي للمكونات الثقيلة. وتشير الدراسة إلى إمكانية دمج المحفز مع التأثير البخاري-الغازي واستخدام CO₂ كعامل مساعد، بما يساهم في تحسين الاستفادة من الطاقة الحرارية وتقليل استهلاك البخار. وتدعم هذه النتائج توجه تطوير تقنيات أكثر كفاءة واستدامة لاستثمار الاحتياطيات النفطية صعبة الاستخلاص.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاستخلاص المعزز للنفط، النفط عالي اللزوجة، رابسانات الحديد، التحفيز داخل المكنن، التأثير البخاري-الغازي، SARA، CO₂.

الإدارة والاقتصاد

التغير المناخي واثاره في تفويض بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق

إبراهيم جاسم جبار الياسري ' منتظر كريم عواد

^١ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ' العراق ' نجف

^٢ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكونز، البصرة، العراق

المؤلف المراسل: ibrahimj.alyaseri@uokufa.edu.iq

المخلص

يتناول البحث ظاهرة التغير المناخي بوصفها إحدى أبرز التحديات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة في العراق، لما تفرضه من تداعيات متشابكة على البيئة والاقتصاد والمجتمع، وما تسببه من ضغوط متزايدة على الموارد الطبيعية والقطاعات الإنتاجية والخدمات الأساسية. ويهدف البحث إلى تحليل واقع التغير المناخي في العراق، وبيان أبرز مظاهره وآثاره البيئية والاقتصادية، ثم الكشف عن انعكاساته في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما أهداف القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد. وقد اعتمد البحث على تحليل مجموعة من المؤشرات المناخية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية خلال مدد زمنية مختلفة، بهدف بيان اتجاهات التغير المناخي ومدى ارتباطها بتراجع قدرة العراق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأظهر التحليل أن العراق يواجه هشاشة مرتفعة تجاه التغيرات المناخية بسبب موقعه الجغرافي ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، وارتفاع اعتماده على الموارد المائية السطحية العابرة للحدود. وقد تمثلت أبرز مظاهر التغير المناخي في ارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات الأمطار وتذبذب الموارد المائية وتكرار موجات الجفاف واتساع ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي الزراعية وتوصل البحث إلى أن آثار التغير المناخي لا تقتصر على الأبعاد البيئية، بل تمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، إذ يؤدي شح المياه وتدهور الأراضي الزراعية وانخفاض الإنتاج الزراعي إلى تهديد الأمن الغذائي وسبل معيشة السكان ولا سيما الفئات الريفية والفقيرة، في حين تسهم موجات الحر والعواصف الغبارية وتدهور نوعية المياه في زيادة المخاطر الصحية. كما تؤثر الظروف المناخية المتطرفة في انتظام العملية التعليمية وتكافؤ الفرص التعليمية سواء بصورة مباشرة من خلال تأثيرها في البيئة المدرسية، أو بصورة غير مباشرة من خلال تدهور دخول الأسر والهجرة والنزوح المرتبطين بالمناخ. ويخلص البحث إلى أن التغير المناخي يمثل تحدياً متعدد الأبعاد أمام تحقيق التنمية المستدامة في العراق، وأن استمرار الاتجاهات المناخية الحالية من شأنه أن يزيد من صعوبة تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، التنمية المستدامة، الامن الغذائي، الجفاف

الاستثمار في البحث العلمي المحاسبي كمرتكز لتوجيه رأس المال نحو أهداف التنمية المستدامة: رؤية استشرافية لتطوير الممارسات المهنية والأكاديمية في العراق

م.م مرتضى جبار العيبي , م.د علي حميد نعيم , م.م علي طاهر حبيب
قسم المحاسبة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكونوز

المؤلف المراسل: Murtha9090@gmail.com

الملخص

يؤدي البحث المحاسبي دوراً أساسياً في تطوير نظم المعلومات اللازمة لدعم القرارات الاستثمارية الرشيدة وتوجيه رأس المال نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي العراق، تبرز الحاجة المتزايدة إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز الاستقرار المالي، وتطوير المؤسسات، وتشجيع الاستثمار المسؤول، مما يؤكد أهمية تعزيز العلاقة بين البحث المحاسبي والتنمية المستدامة. وتقدم هذه الدراسة رؤية استشرافية للاستثمار في البحث المحاسبي بوصفه مرتكزاً استراتيجياً لتطوير الممارسات المهنية والأكاديمية وتعزيز إسهام المحاسبة في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

وتركز الدراسة على الدور المحتمل للبحث المحاسبي في تطوير ممارسات مبتكرة للقياس والتقارير والإفصاح، بما يوفر معلومات موثوقة وملائمة للمستثمرين والمؤسسات المالية وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين. كما تبحث أهمية دمج مؤشرات الاستدامة في الممارسات المحاسبية، ولا سيما المؤشرات المرتبطة بالأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة. ومن شأن هذا التكامل أن يساهم في تحسين الشفافية، والحد من عدم تماثل المعلومات، وتعزيز ثقة المستثمرين، ودعم التخصيص الكفوء للموارد المالية نحو المشروعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتقترح الدراسة إطاراً استشرافياً قائماً على تعزيز التعاون بين الجامعات والهيئات المهنية المحاسبية والمؤسسات المالية والجهات الحكومية. ويركز هذا الإطار على توجيه البحوث الأكاديمية نحو معالجة التحديات الاقتصادية العملية، وتطوير الكفاءات المهنية للباحثين والمحاسبين، وتبني المعايير والتقنيات المحاسبية المعاصرة، وتشجيع التقارير المالية الموجهة نحو الاستدامة.

وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار في البحث المحاسبي ينبغي ألا ينظر إليه بوصفه نشاطاً أكاديمياً فحسب، بل باعتباره أداة استراتيجية لتحسين جودة المعلومات المالية ودعم التخصيص الرشيد لرأس المال. ومن شأن تعزيز هذا التوجه أن يساهم في تحديث الممارسات المحاسبية في العراق وتعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البحث المحاسبي؛ التنمية المستدامة؛ توجيه رأس المال؛ الاستثمار المستدام؛ التقارير المالية؛ الإفصاح المحاسبي؛ معايير الاستدامة؛ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)؛ الممارسات المهنية والأكاديمية؛ العراق

أثر الهشاشة المالية في الاستراتيجية الاقتصادية المستدامة: دراسة تحليلية في شركة نفط البصرة

محمد حسين راضي محمود شاكر الاعرجي
جامعة وارث الانبياء، كربلاء، العراق

المؤلف المراسل: mohammed.hussein@uowa.edu.iq

الملخص

الغرض: يهدف البحث إلى تحليل أثر الهشاشة المالية في الاستراتيجية الاقتصادية المستدامة في شركة نفط البصرة، مع التركيز على ثلاثة أبعاد للهشاشة المالية تتمثل في هشاشة القطاع المصرفي، وهشاشة القطاع الخارجي، والهشاشة المالية الكلية، وبيان مدى انعكاسها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستراتيجية الاقتصادية المستدامة.

المنهجية: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمدخل الكمي، وُجمعت البيانات ميدانيًا باستخدام استبانة وُزعت على العاملين في شركة نفط البصرة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 240 استبانة بنسبة استجابة بلغت 96%. وُحُللت البيانات باستخدام برنامج SmartPLS 4 وفق منهجية نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، بعد التحقق من جودة نموذج القياس والنموذج الهيكلي وصدق المقاييس وثباتها.

النتائج: أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للهشاشة المالية في الاستراتيجية الاقتصادية المستدامة، إذ بلغ معامل المسار ($\beta = 0.572$)، وبلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.327$)، بما يشير إلى قدرة الهشاشة المالية على تفسير 32.7% من التباين في الاستراتيجية الاقتصادية المستدامة. كما ثبت وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية لأبعاد الهشاشة المالية الثلاثة؛ إذ بلغ معامل المسار للهشاشة المالية الكلية ($\beta = 0.463$)، وللشاشة في القطاع الخارجي ($\beta = 0.347$)، وللشاشة في القطاع المصرفي ($\beta = 0.318$)، وتشير النتائج الوصفية كذلك إلى ارتفاع مستوى الهشاشة المالية مقابل مستوى جيد من تطبيق الاستراتيجية الاقتصادية المستدامة، مع تركيز نسبي أكبر على البعد الاقتصادي.

الاستنتاجات والآثار التطبيقية: تشير النتائج إلى أن الهشاشة المالية تمثل عاملاً مهماً في البيئة الاستراتيجية للشركة، وأن تراكم مصادر الضعف المالي يستدعي معالجتها ضمن إطار متكامل بدلاً من التعامل معها بصورة منفردة. وعليه، يوصي البحث بتطوير نظام متكامل للإنذار المبكر وإدارة المخاطر المالية، وإدماج مؤشرات الهشاشة المالية في التخطيط الاستراتيجي، وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، إلى جانب دعم الحوكمة والشفافية والتحول الرقمي بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاستدامة طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: الهشاشة المالية، الاستراتيجية الاقتصادية المستدامة، شركة نفط البصرة.

أثر تبني الذكاء الاصطناعي في الأداء التنظيمي المستدام: الدور الوسيط للابتكار الأخضر دراسة تطبيقية في القطاع الصناعي في العراق

علي طاهر الاحمد^{*}، علي حميد نعيم^ب، مرتضى جبار العيبي^ج

^ا كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكنوز، البصرة، العراق

^ب كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكنوز، البصرة، العراق

^ج كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكنوز، البصرة، العراق

المؤلف المراسل: alitaheralahmed94@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر تبني الذكاء الاصطناعي في الأداء التنظيمي المستدام بأبعاده الثلاثة (الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي) (في الشركات الصناعية العراقية، واختبار الدور الوسيط الذي يؤديه الابتكار الأخضر في هذه العلاقة. واعتمدت الدراسة المنهج الكمي القائم على المسح المقطعي بعينة قوامها (500) مديراً تنفيذياً في الإدارة الوسطى، باستخدام استبانة مقننة وفق مقياس ليكرت الخماسي مقتبسة من مقياس رصين. وحُلت البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي واختبارات الثبات والصدق، ونمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) مع أسلوب المعاينة المكررة (5000) عينة فرعية.

وأظهرت النتائج أثراً إيجابياً معنوياً لتبني الذكاء الاصطناعي في الابتكار الأخضر ($\beta = 0.516, p < .001$) ، وأثراً مباشراً معنوياً في الأداء التنظيمي المستدام ($\beta = 0.299, p < .001$) ، كما أثر الابتكار الأخضر إيجاباً ومعنوياً في الأداء التنظيمي المستدام ($\beta = 0.348, p < .001$) وفُسر النموذج ما نسبته (26.7%) من تباين الابتكار الأخضر و (31.8%) من تباين الأداء التنظيمي المستدام. وأكد اختبار المعاينة المكررة معنوية الأثر غير المباشر ($\beta = 0.180$) ؛ فاصل ثقة [0.130, 0.234]: 95% ، إذ توسط الابتكار الأخضر جزئياً العلاقة بين تبني الذكاء الاصطناعي والأداء التنظيمي المستدام. (VAF = 37.6%) الأصالة والقيمة.

وتسهم الدراسة في إثراء الأدبيات التطبيقية النادرة حول الاستدامة المدفوعة بالذكاء الاصطناعي في الاقتصادات النامية، وتقدم لمديري الصناعة العراقية مساراً عملياً قائماً على الأدلة لترجمة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي إلى نتائج استدامة قابلة للقياس عبر ممارسات الابتكار الأخضر.

الكلمات المفتاحية: تبني الذكاء الاصطناعي؛ الابتكار الأخضر؛ الأداء التنظيمي المستدام؛ نمذجة المعادلات الهيكلية؛ القطاع الصناعي؛ العراق.

تمكين الكفاءة التنظيمية من خلال آليات التخطيط الاستراتيجي الحديثة: (دراسة حالة القطاع المصرفي الاهلي في البصرة)

أحمد وارش يحيى^{1*}

¹ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكونوز، البصرة، العراق

*المؤلف المراسل: ahmed.warishyahya@kunoozu.edu.iq

الملخص

يسعى هذا البحث إلى استكشاف دور آليات التخطيط الاستراتيجي الحديثة في تمكين ورفع مستوى الكفاءة التنظيمية، بالتطبيق على دراسة حالة في القطاع المصرفي الاهلي في محافظة البصرة. وتتجسد مشكلة الدراسة في التحديات المعاصرة التي تواجه الإدارات المصرفية للوصول إلى الاستثمار الأمثل لمواردها المتاحة، مما يتطلب تبني رؤية استراتيجية واضحة للحد من الهدر ورفع سرعة الإنجاز. ولتحقيق أهداف البحث وفهم طبيعة العلاقة وتأثير التخطيط الاستراتيجي على الأداء المؤسسي، اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي الاستكشافي. تم جمع البيانات الميدانية باستخدام أداة المقابلات الشخصية شبه المهيكلة (Semi-structured Interviews) مع عينة قصدية شملت (20) فرداً من القيادات الإدارية (مدراء ومعاونين) في المصرف المبحوث. ولتحليل البيانات اللفظية، أستخدم أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لاستخراج الأنماط وتفسير العلاقات واستخلاص النتائج دون الحاجة للاختبارات الإحصائية الكمية.

أظهرت النتائج وجود تكامل وثيق بين التخطيط الاستراتيجي ومؤشرات الكفاءة في العمل المصرفي، حيث ساهم التحديد الدقيق للأهداف في توجيه الجهود البشرية والمالية نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة، مما أدى إلى تقليل تداخل الصلاحيات ورفع معدلات الإنتاجية. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة التخطيط لدى القيادات الإدارية، وتكثيف تدريب الكوادر المصرفية على استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي (مثل تحليل SWOT)، لضمان استدامة الكفاءة التنظيمية في مواجهة المتغيرات البيئية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، الكفاءة التنظيمية، القطاع المصرفي الاهلي، استثمار الموارد، الأداء المؤسسي.

الضرائب الخضراء كآلية مالية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لتجارب مختارة وإمكانية التطبيق في البيئة العراقية)

أشرف عبد ربه أحمد , علي حميد نعيم المنصور
كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكونوز , البصرة العراق
قسم المحاسبة

المؤلف المراسل: ashraf.abedraba@kunoozu.edu.iq

الملخص

يشهد الفكر المالي والاقتصادي المعاصر تحولاً جذرياً في فلسفة السياسات الضريبية، متأثراً بتصاعد التحديات البيئية والمناخية واستنزاف الموارد. فلم تعد الضريبة مجرد أداة تقليدية لتمويل الخزينة العامة، بل غدت أداة تنظيمية واستراتيجية بالغة الأثر لتوجيه السلوك البيئي للوحدات الاقتصادية وفقاً لمبدأ "الملوث يدفع". استهدف البحث تأصيل الإطار الفكري والمعرفي للضرائب الخضراء وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) (من خلال فرضية "العائد المزدوج"، فضلاً عن استعراض تجارب دولية رائدة) السويد، ألمانيا، وكندا)، وتقييم مدى إمكانية تطبيق هذه الآليات في البيئة الاقتصادية العراقية ذات الاقتصاد الريعي أحادي الجانب.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة قوامها (30) خبيراً ومختصاً من الأكاديميين والمحاسبين القانونيين والمسؤولين الماليين والبيئيين) بنسبة استجابة بلغت (75% ، وتم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام الأوساط الحسابية والنسب المئوية..

الكلمات المفتاحية: الضرائب الخضراء، أبعاد التنمية المستدامة، مبدأ الملوث يدفع، الاقتصاد الريعي، التدقيق البيئي في العراق.

دور القيادة الرقمية في تعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في جامعة الزهراوي

م.م فواز فائق صليبي

م.م محمد حسين راضي

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، العراق

fawaz.fa@uowa.edu.iq

mohammed.hussein@uowa.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراسة إلى اختبار دور القيادة الرقمية في تعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي في جامعة الزهراوي، من خلال تناول القيادة الرقمية بأبعادها المتمثلة في الرؤية والاستراتيجية الرقمية، والكفاءة والدراية التكنولوجية، والثقافة الرقمية والابتكار، والتمكين والتطوير الرقمي، وحوكمة الذكاء الاصطناعي بأبعادها المتمثلة في الشفافية وقابلية التفسير، والمساءلة والمسؤولية الأخلاقية، والخصوصية وأمن البيانات، والإنصاف والحد من التحيز. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات باستخدام استبانة وزعت على العاملين في الجامعة، وبلغت الاستبانات الصالحة للتحليل (123) استبانة. واستخدمت الدراسة أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) من خلال برنامج SmartPLS لاختبار فرضياتها. أظهرت النتائج وجود تأثير موجب ذي دلالة إحصائية للقيادة الرقمية في حوكمة الذكاء الاصطناعي، إذ بلغ معامل المسار ($\beta=0.684$)، وبلغت القدرة التفسيرية للنموذج ($R^2=0.468$). كما أظهرت النتائج أن جميع أبعاد القيادة الرقمية كان لها تأثير موجب ودال إحصائياً، وجاء بُعد الرؤية والاستراتيجية الرقمية في المرتبة الأعلى من حيث معامل التأثير ($\beta=0.312$ ، $f^2=0.142$). وتوصي الدراسة بتعزيز القيادة الرقمية وتطوير مهارات العاملين الرقمية وربط خطط التحول الرقمي بسياسات واضحة لحوكمة الذكاء الاصطناعي، بما يدعم الاستخدام المسؤول والأمن للتقنيات الذكية.

الكلمات المفتاحية: القيادة الرقمية، حوكمة الذكاء الاصطناعي، جامعة الزهراوي.

القيادة الإبداعية ودورها في تعزيز الابتكار المستدام بحث تحليلي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

م. حسين عبد الحسين صكر الكعبي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملخص

يهدف البحث الحالي إلى دراسة دور القيادة الإبداعية في تعزيز الابتكار المستدام لدى عينة من العاملين في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وانطلقت مشكلة البحث من التساؤل الرئيس المتمثل في مدى إسهام القيادة الإبداعية بأبعادها (الإبداع، الاعتبار الفردي، الرؤية، المرونة والقدرة على التكيف) في تعزيز الابتكار المستدام بأبعاده (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي). اعتمد البحث على (المنهج الوصفي التحليلي)، فقد طبق على عينة مكونة من (80) موظفا في الوزارة المذكورة، وتم استعادة (76) استبانة، جميعها صالحة للتحليل الإحصائي. ومن ثم حلت البيانات عبر استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.27)، بالاستناد على حزمة من الأساليب الإحصائية المناسبة، والتي تمثلت بـ (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط). وتوصل البحث إلى جملة من النتائج، التي من أبرزها ارتفاع مستوى القيادة الإبداعية والابتكار المستدام في المنظمة المبحوثة، بالإضافة إلى وجود ارتباط وتأثير معنوي للقيادة الإبداعية في الابتكار المستدام، كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لأبعاد القيادة الإبداعية في تعزيز الابتكار المستدام. وعلى ضوء هذه النتائج، أوصى البحث بضرورة تعزيز ممارسات القيادة الإبداعية داخل الوزارة، ولا سيما دعم الرؤية الإبداعية وتشجيع العاملين على تقديم الأفكار والمقترحات، وتوفير بيئة تنظيمية داعمة للتجريب والتكيف مع التغيرات، بما يساهم في تعزيز الابتكار المستدام بأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: القيادة الإبداعية، الابتكار المستدام